

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.
وطبقا لمقتضيات المادة 100... تفضلي، تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الوزير،
إخواني المستشارين،

في إطار نقطة نظام، وسؤالنا للأمانة العامة للحكومة، لقد مرت عليه تقريبا سنة ونصف على هذا السؤال، ودائما يؤجل.
أولا، أسئلتنا للأمانة العامة للحكومة لا تمر نهائيا.
ثانيا، على السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أن يبت في هذه المسألة، لأنه لا يمكننا أن نؤجل في كل مرة أسئلة موضوعة للأمانة العامة للحكومة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، لقد سجلت الملاحظة.
احنا توصلنا بالرسالة من طرف الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان من أجل تأجيل السؤال لجلسة لاحقة.
الآن، طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثمان (8) طلب إحاطات.
الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

الإحاطة ديالنا اليوم تخص ما أقدمت عليه الحكومة مشكورة بخصوص إعفاء المتأخرات الضريبية ما قبل 2011، والتي كان لها الأثر الإيجابي ووقع على نفوس المواطنين، إلا أننا لاحظنا أن هذا الإعفاء لم يشمل قطاعات مهمة لها علاقة بالتحصيل، ويمكنها أن تدر مداخيل مهمة لخزينة الدولة إذا شملت هذه الإعفاءات، وتضمنها القانون المالي لسنة 2014، وتم تمديدها إلى غاية نهاية دجنبر 2014 حتى يتمكن كل الملتزمين بتسوية وضعيتهم الجبائية تجاه خزينة المملكة، بما فيهم الموضوع الخاص كذلك الذي سبق وأن أشرنا له المتعلق بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والتي من هذا المنبر نشكر السيد المدير العام للمحافظة العقارية على تعامله الإيجابي حتى تسنى لعدد كبير من المواطنين تسوية عقاراتهم وتحفيظ بناياتهم، وسجلت ارتياحا نسبيا لعدد كبير من المواطنين

محضر الجلسة رقم 911

التاريخ: الثلاثاء 22 محرم 1435 (26 نوفمبر 2013)

الرئاسة: المستشار الشيخ أحمدو ادبدا، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وإثنان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثمانية والثلاثون بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد الشيخ أحمدو ادبدا، رئيس الجلسة:

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.
تفضلوا الله يخليكم اشوية ديال الهدوء.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشروع قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة بمرسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه نظرا لالتزاماته بتقديم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير اللجن النيابية لتقضي الحقائق أمام لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب، فإنه يلتمس تقديم السؤال الموجه لوزارته مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع العدل والحريات.

كما يخبر المجلس كذلك بطلب السيد الأمين العام للحكومة بتأجيل السؤالين الموجهين إليه إلى جلسة لاحقة، وكذا طلب السيد وزير الشباب والرياضة بمرجة السؤال الفريد الموجه لوزارته في آخر الجلسة.

أما بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 26 نونبر:

- فعدد الأسئلة الشفهية: 17 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

من باب المسؤولية، نطالب الحكومة، عبر هذا الصندوق، احتواء كارثة سوق باب الحياض بفاس وتعويض الباعة المنكوبين، خصوصا وأنهم غير مؤمنين على محلاتهم، فأصبحوا لا حول ولا قوة لهم، متشردين، مدينين للأبنك وعالة على المجتمع.

لذا، ومن هذا المنبر، أطلب من السيد رئيس الحكومة مشكورا، وفي أقرب الآجال، تعيين عضو من الحكومة للاجتماع بهؤلاء التجار المنكوبين والاستماع إليهم ودراسة إمكانية تأهيل هذا الصندوق إعمالا للمقاربة الاجتماعية والإنسانية وتكريس مفهوم الإدارة المواطنة، إنها إرادة المجتمع الفاسي بكل مكوناته السياسية والجمعية.

وسنعود لهذا الموضوع الأسبوع المقبل إن شاء الله في إطار سؤال آني. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

البارحة، احتفل البرلمان المغربي بذكرى تأسيسه الخمسينية، واستمع نواب الأمة في غرفتي البرلمان إلى الرسالة الملكية الهامة، والتي لخصت أو أعطت وصفا كاملة للتجربة ونمو وتطور...

السيد رئيس الجلسة:

ولكن اشوية ديال الهدوء، اشوية ديال الهدوء، المحادثات الثنائية هي اللي كنتخلي اشوية الصداق في القاعة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

التي أعطت وصفا شاملة وكاملة لتطور التجربة الديمقراطية المغربية عبر سنين.

هذه الرسالة التي وجهت في وقت يوجد فيه صاحب الجلالة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعطى الدليل القاطع على أن هذه التجربة استكملت شروطها لتكون نموذجية عبر العالم، وبأن هذه التجربة قادرة بفعل مضامينها وتصميم كل المغاربة على إنجاحها وفي مقدمتهم جلالة الملك أن تكون أداة حاسمة في كل ما يحيط بالمغرب من مناورات. فلاحظنا كيف تعاملت القوى العظمى بإعطاء مصداقية الغير المشروطة لعدالة وحدتنا الترابية التي أصبحت جزءا من هذه التجربة الديمقراطية.

وصغار المعنشين العقاريين على حد سواء.

إلا أن هذه المبادرة، السيد الرئيس، مع كامل الأسف والمدة الزمنية التي خصصت لها لم تسمح لعدد كبير لتسوية وضعيتهم، مما أدى إلى حرمان خزينة المملكة من استخلاص مبالغ مهمة.

وإننا، في الفريق الحركي، نؤكد على ضرورة تمديد هذه الفترة لتنتهي بنهاية سنة 2014 بدل السنة الحالية، حتى تتمكن شريحة واسعة من المواطنين والمعنشين العقاريين من تسوية وضعيتهم والقيام بتحفيظ مبانها، لأن المدة السابقة نعتبرها غير كافية نظرا لكثرة المساطر وطول الإجراءات، وبالتالي ستكون الاستفادة مزدوجة بين المواطنين والدولة من خلال الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الدستوري في إطار طلب الإحاطة... واش من بعد الإحاطات ولا تأجلت؟

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي الأعضاء،

أدخل اليوم لأحيط مجلسنا الموقر بمحدث طارئ، يتعلق الأمر بحريق محمول أقي على 323 محل للبيع بسوق باب الحياض بتراب جماعة المشور فاس الجديد، وذلك صبيحة يوم الثلاثاء الماضي، حيث استفاق السكان على هذا الحريق الذي جعل السلطات المحلية والإقليمية والولائية ومختلف الأجهزة الأمنية والوقائية في حالة طوارئ قصوى بمدينة فاس، حيث باتوا تلك الليلة مجندين لإطفاء الحريق ومواساة التجار وعائلاتهم المتضررة من هاته الكارثة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وإذ نشكر من جديد كافة السلطات بمختلف أجهزتها بمدينة فاس الذين أبانوا على وطنية عالية وشجاعة واحترافية كبيرتين، مكنتهم من تجنب وقوع ضحايا بشرية، باحتوائهم لهذا الحريق المهول، حيث باشرت هذه الأخيرة اتصالاتها مع الباعة المتضررين والبالغ عددهم 323 تاجر وهو ما يعني 323 أسرة، وقامت بمواساتهم وجلست إليهم للاستماع لهم من أجل البحث على الحلول الممكنة لإعادة إدماجهم في سلك التجارة من جديد، إلا أنه تبين أن إمكانات الجماعة والتجار المنكوبين لا يمكنهم لوحدهم حل المشكل. لذا، أصبح من المستعجل تدخل الحكومة للبحث عن موارد أخرى من خلال تفعيل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

سيتم تهميش العنصر البشري كأهم مكون في عملية التنمية؛

- ثالثا: كما يتطلب اعتماد الحوار على مستوى الجهات، وينبغي ربطه بأفاق الجهوية الموسعة؛

- رابعا: والعمل على اعتماد المفاوضات الجماعية وتفعيل اتفاقية الشغل الجماعية كما نص على ذلك الفصل 8 من الدستور، وكذا إيجاد حلول لنزاعات الشغل القائمة؛

- خامسا: كما يتطلب العمل على احترام الحريات النقابية التي أصبحت تعيش ضيقا واختناقا غير مسبوقين، وضرورة التراجع على الاقتطاع من أجور المضربين؛

- سادسا: كما يتطلب العمل على احترام قانون الشغل وقانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فلا يعقل مثلا أن يقضي العامل أزيد من 40 سنة في العمل وأن يتم حرمانه من تقاعد أساسي مثل ما هو حال مستخدمو وأطر صندوق القرض الفلاحي الذي يصل عددهم إلى 750 حالة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي، أتقدم إلى مجلسنا الموقر بالإحاطة التالية:

السيد الرئيس،

خلدت بلادنا يوم أمس الاثنين يوما ضد العنف تجاه المرأة الذي انتشر في بلادنا بشكل واسع، واتخذ صورا وتجليات تتنوع من العنف الجسدي إلى التحرش الجنسي والاعتداء اللفظي والنفسي وغيرها من السلوكات والممارسات التي تحقر المرأة وتحط من وضعها.

السيد الرئيس،

نبهنا في الفريق الاشتراكي مرارا إلى اتساع هاته الظاهرة واتخاذها لأبعاد خطيرة، مما يفرض تحمل كل الجهات لمسؤولياتها من أجل حماية المرأة المغربية، ورد الاعتبار لها، وحماية مكتسباتها على مستوى مدونة الأسرة، وبعض التقدم الذي حققته بلادنا لإنصافها وفتح مجال المؤسسات في وجهها.

وفي هذا الإطار، فقد ناضلنا إلى جانب الحركة النسائية المغربية من أجل إقرار قانون مناهضة العنف ضد المرأة، وبالفعل فقد تدخلت الحكومات السابقة ووعدت بإعداد مشروع قانون لحماية المرأة ضد العنف، لكن ومع كل أسف فإن هذا المشروع لازال يراوح مكانه منذ سنوات،

إن هذا يطرح علينا ويثقل كاهلنا بمسؤوليات جسام، في ظل المرحلة الانتقالية التي نحن مازلنا بصدها.

في الرسالة الملكية البارحة، أكد جلالة الملك على أن المرحلة التشريعية الحالية هي ولاية تأسيسية، يجب أن تكون أساسا لمنظور المستقبل لضمان إنجاح معركة الديمقراطية في هذا البلد، فأكد بإلحاح على جميع البرلمانيين أن يكونوا على استعداد لروح هذا الرهان، على أساس مبادئ واضحة سجلها جلالة الملك في رسالته، النزاهة وروح المسؤولية، التعاون الهادئ مع الحكومة.

هذا التوجيه يلزمنا ويلزم النخب السياسية، بما فيها النخب البرلمانية والحكومة كذلك، أن نعيد النظر جميعا في كيفية التعامل ونظام الاشتغال في رفع هذا التحدي وإنجاح مرحلة التأسيس لانطلاق مغرب ديمقراطي جديد، حاسم في مصيره، قادر على تسويق والدفاع عن مصالحه بين الدول. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم المراح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

موضوع الإحاطة ديانا في الفريق الفيدرالي، تتعلق بالحوار الاجتماعي والمفاوضات الثلاثية. فمن المفروض أن يتم الحوار الاجتماعي والمفاوضات الثلاثية الأطراف مرتين في السنة، في شهر أبريل قبل احتفال الطبقة العاملة بعيد الشغل في فاتح ماي، وفي شهر شتنبر قبل بداية مناقشة القانون المالي قصد إعطاء وجهة نظرها في الموضوع، وهو ما لم يتم خلال سنة 2012 سواء بالنسبة لدورة أبريل أو لدورة شتنبر، كما لم يتم بالنسبة لدورة أبريل الماضية، وهو ما أكد عليه الفريق الفيدرالي طوال هذه الفترة، وظلت دعوتنا بدون جواب.

الآن، ونحن في نهاية شهر نوفمبر 2013، والحكومة في نسختها الجديدة، لازال الحوار الاجتماعي والمفاوضات الثلاثية الأطراف لم تنطلق بعد رغم الظرفية الصعبة التي تمر بها الطبقة العاملة بمختلف مكوناتها.

ونعتبر:

- أولا: أن الحوار الثلاثي الأطراف ليست له أهمية من الناحية الاجتماعية فقط بل من الناحية الاقتصادية ومن حيث مناخ الأعمال؛

- ثانيا: كما أن الحوار القطاعي على مستوى القطاع العام والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، ينبغي ربطه بالسياسات والبرامج القطاعية، وإلا

الله يخليك، ما تهضرش، كيفاش؟ راه كين القانون، كين النظام الداخلي. السيد المستشار، وا السيد الوزير، بلاقي السيد المستشار الله يخليكم، واش كايينة رئاسة؟ وا السيد الوزير الله يخليك، واش كايينة رئاسة كنسير الجلسة؟ هناك ضوابط الإحاطة، عندها الضوابط ديالها، لا سيدي، ولكن اسمح لي، شوف السيد الوزير الله يخليك، والسيد الوزير راه كين الاحترام المتبادل، السيد الوزير الله يخليك، والسيد الوزير هناك الاحترام متبادل بين الطرفين، بين الحكومة وبين البرلمان، لا سيدي اعلاش كين انت ما كتمثلش الحكومة، لا الله يخليك، الإحاطة فيها الضوابط الشكلية، انتبهنا الله يخليك، ساليينا.

تفضل السيد المستشار المحترم... وا السيد الوزير واش احنا كنسيرو؟ وبلاقي الله يخليك، السي بلفقيه الله يخليك، واش كايينة الرئاسة ولا ما كايينة؟ أنا ما عرفت؟

الله يخليكم احترموا الرئاسة، السيد الوزير إلى ما اعطيتك الكلمة ما تهضر، الله يخليكم اسمحو لنا، السي الأنصاري الله يحفظك، خلينا ننتقلو للإحاطة الموالية، تفضل السيد الرئيس، السيد المستشار السي حكيم تفضل، الله يخليكم اخليونا، تفضل الله يخليك، أنا طلبتها، الله يجازيك بخير، السي الأنصاري الله يحفظك خلينا ننتقلو للإحاطة الموالية، الله يجازيك.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس، أطلب استرجاع العداد.

السيد رئيس الجلسة:

رجع العداد، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس،

أنا ابغيت في إطار الإحاطة، وباسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن أثير انتباه الإخوة الكرام، وأن أثير انتباه الحكومة إلى تواضعت، وأن أثير انتباه الرأي العام الوطني، وأن ندق ناقوس الخطر، وأن نحذر في نفس الوقت من كارثة بحرية وبيئية، إذا حدثت -لا قدر الله- وكنتمنا ما توقعش، فبالنأكد أنها غادي تحمل كل مقومات ومواصفات الجريمة بحق الأجيال الحالية والأجيال المستقبل.

فقد بلغ إلى علمنا، السيد الرئيس، من خلال شكايات موثقة، ومنها شكايات تحمل توقعات عدد من الجمعيات ومن التعاونيات العاملة في مجال الصيد البحري بالأقاليم الأطلسية للمملكة، كتنقول هاذ الشكايات بأن السيد وزير التجهيز والنقل بصدد الترخيص لشركات خاصة لجرف رمال البحر الواجحة المتوسطة بواسطة السفن في أربعة مواقع بحرية على المحيط الأطلسي، في طنجة وفي الصويرة وفي الدار البيضاء وغير ذلك.

ومن شأن هذا القرار أن يتسبب في كارثة بحرية وبيئية، قد تحول هذه

ورغم أن السيدة الوزيرة المشرفة على قطاع التضامن حاليا أحالت المشروع من جديد على مجلس الحكومة، فقد تم تجميده وتم تكليف لجنة بإعداد أو بإعادة صياغته، وهو ما يؤشر على نية في المزيد من العرقلة لإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاشتراكي، نحمل الحكومة مسؤولية الإسراع بإخراج هذا القانون لما فيه من حماية للمرأة المغربية، ولما سيعزز مكانة بلادنا على مستوى إصناف النساء باعتبارهم نصف المجتمع، وإننا لا نستغرب من هذا التلكؤ من طرف الحكومة في إخراج هذا القانون لأننا نعرف مواقف الحزب التي يقودها من مدونة الأسرة سابقا ومن الإجراءات العملية التي تجعل المرأة المغربية في صلب التنمية.

وأكبر دليل على هته المواقف هو الهجوم الذي شنه السيد وزير العدل على نائبة برلمانية بإحدى اللجان بمجلس النواب أثناء ممارسة مهامها، حيث قاطعها بكل عنف، رغم أنها لم تقم إلا بإبداء رأيها في تدبير القطاع على يد السيد الوزير.

من هنا نتساءل... السيد الوزير، هذا الأمر لا يضحك، وعليك أن تحترم أدب المجلس الموقر، نحن نمارس مهامنا طبقا للنظام الداخلي، وطبقا للدستور، وهذا ليس مكانا للضحك.

السيد الرئيس،

أقول: نتساءل إذا كان هذا تصرف وزير تجاه برلمانية داخل المؤسسة التشريعية، فكيف نطلب محاربة العنف بالجمع المغربي ومؤسساته الأخرى؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أيها الإخوة، أريد أن أثير انتباهكم، وأريد أن أثير انتباه الحكومة إذا تواضعت.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الله يخليك. السيد الوزير، هناك النظام الداخلي نظم الإحاطة، ماشي... أنا القانون عارفو، النظام الداخلي واضح.

تفضل السيد المستشار المحترم، الإحاطة.

السيد الرئيس، أنا اللي كندودو... السيد الوزير، الله يخليك، السيد الوزير أنا غادي نهضر. السيد الوزير، الله يخليك، والسيد الوزير الله يخليك، والسيد الوزير الله يخليك... السي العلمي، بلاقي.

السيد الوزير الله يخليك، السيد الوزير الله يخليك، وهناك من يسير الجلسة، وراه كنسير الجلسة السي، ما تهضرش إلى ما اعطيتكش الكلمة

ما يضحك، بلا ما يدير شي... الله يجازيك بخير احتراموا المؤسسة، بلا ما نفتحو الباب ديال نقط نظام، راه ما غاديش نسايلو اليوم، والآن أنا كنتلب منكم ننتقلو ل... الكلمة للفريق الاستقلالي، الله يجليك، الله يجليك، الله يجازيك، السي دعيدة الله يطول عمرك، صافي، الله يحفظك. تفضل سيدي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

سعيد أن أقف أمام المجلس الموقر، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأحيط المجلس الموقر علما ومن خلاله كافة الشعب المغربي بقضية هامة، تمني أن تحظى بالإصوات بدل اللغو والاحتجاج.

هذه الإحاطة ترتبط ارتباطا وثيقا بإعمال المقتضيات الدستورية المرتبطة بحقوق المعارضة، والتي خصها الدستور بمكانة متميزة، وخولها حقوقا وآليات لتمكينها من النهوض بمهامها، خاصة على مستوى المساهمة الفعالة في الدبلوماسية وفي الدفاع عن القضايا العادلة للوطن، إذ نص الدستور كما تعلمون- على ضرورة استفادة المعارضة من مساحة هامة من وسائل الإعلام الرسمية، تتناسب مع تمثيليتها طبقا لمقتضيات الفصل العاشر من الدستور.

لكن مع الأسف الشديد اتضح أن السياسة الحكومية الحالية، وخاصة في مجال الإعلام، تنحو عكس ذلك، وتروم إقصاء أحزاب المعارضة من الحق في التغطية الإعلامية، وتحويل بينها وبين تمكين الشعب المغربي من حقه في المعلومة وإخباره بالمجهودات المبذولة من طرف المعارضة على مستوى الدبلوماسية الحزبية والإنجازات المحققة في الدفاع عن قضايا الوطنية العادلة وإشعاع صورة المغرب في الخارج.

فقد قام حزب الاستقلال بالعديد من المبادرات الهامة في هذا الشأن في إطار إغناء دينامية الدبلوماسية الحزبية الشعبية، وحرصه الشديد على تقديم الصورة الحقيقية للتحوّل الكبير الذي أنجزه، والذي مكن بلادنا من تعزيز موقفها ومصداقيتها لدى المنتظم الدولي، من خلال لقاءات وزيارات تاريخية ورفيعة المستوى، استقبل من خلالها -كما يعلم الجميع- وفد من حزب الاستقلال برئاسة الأخ الأمين العام من طرف رؤساء بعض الدول، وذلك تحديدا بكل من موريتانيا ومالي.

وتم توقيع شراكات هامة واتفاقية تعاون مع أحزاب من مختلف القارات، كان أبرزها اتفاقية الشراكة والتعاون مع الاتحاد من أجل الحركة الشعبية الذي كان يرأسه الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، وذلك حرصا على تلميع وتقديم الصورة الحقيقية للمغرب.

ولقد وجهنا تبعا لذلك رسائل في الموضوع لإنجاز تغطية إعلامية كحق يشملنا كغيرنا، إلا أنه مع الأسف الشديد، وفي ظل الدبلوماسية الحكومية المبنية على قاعدة التمييز والتضييق على حزبنا في تحركاته ومجهوداته لغاية في

المناطق المستهدفة إلى ما يشبه المقابر البيئية، وتهدد بإفناء الحياة النباتية والحياة الحيوانية، أرى على غرار الاستنزاف التي تعرضت ليه عدد من المواقع على الواحمة المتوسطة.

هاذ الترخيص الذي تفكر وزارة التجهيز الإقدام عليه، لا يتماشى مع العناية التي يوليها جلالة الملك بالثروات البحرية ومخطط (Halieutis)، ولا يتماشى مع المصالح العليا للوطن، ولا تخدم سوى شركات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، علما بأن هناك 110 ألف بحار مرتبطين بشكل مباشر بهاذ القرار.

ونريد أن نحذر وأن ندق ناقوس الخطر لأننا بصدد ارتكاب جريمة، وبصدد تعريض حياتنا النباتية وحياتنا البحرية في البحار، وبصدد تهديد عدة أسماك بالانقراض كما عشنا في عدد من المواقع في البحر الأبيض المتوسط.

وأخطر من ذلك أن هذا القرار سيصادر الأجيال اللاحقة، وهذا القرار هو محاولة ملتوية لإضفاء الشرعية على نشاط غير مقنن، ونطلب من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري أن يتحمل مسؤوليته وأن يتجاوب مع مطالب الجمعيات والتعاونيات، وأن يقوم بدراسة باش يوضح للمغاربة أي خطر محقق وأية كارثة سوف يتسبب فيها هذا القرار الأحمق الذي يفكر وزير التجهيز على الإقدام عليه.

ونقول للحكومة في شخص السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أن ينصت وأن ينتبه وماشي شغلو وأن لا يتدخل في أمور لا تعنيه، لأنه ليس في موقع يؤهله باش يعطي دروس للبرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا الله يجليك، شكرا السيد المستشار... شكرا السيد المستشار، الله يجليك، شكرا، بلاقي، الله يجليك، والسادة المستشارون، الله يجليك، والسادة المستشارون، بلاقي، الله يجليك، بلاقي السيد المستشار، شوف الله يجليك، واخليوني نهضر، واخليوني نهضر، والسيد المستشار، الله يجليك أنا هنا أضمن... بلاقي، بلاقي، واش غا اللي ما اعطيناه نقطة نظام ييدا يهضر بوحده؟ بلاقي الله يجليك، بلاقي الله يجليك، والسيد الشريف، واش احنا غا اللي... هذا راه برلمان الله يجليك، راه مؤسسة، وغير بلاقي الله يجليك، واطلب نقطة نظام، بلاقي الله يجليك، والله يجليك، والسيد المستشار.

السيد المستشار، الله يجليك، راه ماشي اللي ما شد نقطة نظام ييدا يهضر بوحده، والله يجليك، اشحال من واحد اطلب... راه طلبوا 5 الناس نقطة نظام، وأنا بعدا احترمني بعدا، احترمني... بلاقي الله يجليك، وطلب بعدا، الله يجليك، أنا راه إلى جيت نعطي نقط نظام راه كايين عشرة الناس طالبة نقط نظام، الله يجليك بلا ما نفتحو هاذ الباب، أنا هنا أضمن الاحترام المتبادل بين الحكومة والبرلمان، اللي اهضر يتصنت له الآخر، بلا

الحال من طرف جريدة (MBC¹) البريطانية، هذا مفخرة من طبيعة الحال بالنسبة لنا كمغاربة.

أيضا من طبيعة الحال المحطة ديال تغازوت هي الآن في النهاية ديالها، ومحطة المهديّة كابين انطلاقا. اعلاش شرنا لهاذ المحطات هاذو؟ عندنا البرنامج ديال بلادي هو كيتيم بالسياحة الداخلية، كيتطلب تفعيلو وتقويتو وتطويرو بشكل قوي قد الحجم قد مدى الإقبال اللي كنالاحظو خلال السنوات الأخيرة، في هاذ الإطار بطبيعة الحال كايّة جهات أخرى، مثلا فاس كنفترحو سيدي حرازم اللي تقدم لكم، اتما زرتو عين المكان وكان عندكم استعداد لأنه المكانة ديال سيدي حرازم في المنطقة ديال حجة فاس بولمان كيخلي أنه يكون عندو هاذ النوع ديال الاهتمام.

أيضا ما كنفولوش غير سيدي حرازم، كل المناطق وكل الجهات كيتطلب أننا نرصدو ونتبعو ونشوفو أشنوهي المؤهلات اللي كايّة، وتدار من طبيعة الحال واحد المرافق ديال الاستقبال، تاخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية لذوي الدخل المحدود، لأنه ذوي الدخل المحدود هما اللي خصنا نهمو بهم، علما بأن السياحة الدولية فيها اشوية ديال الخطر، كنعرفوا التقلبات الدولية، وكذا... إلخ.

لذا، كان اهتمامنا أنه يوقع... في الفريق شفنا أنه خص الاهتمام بشكل قوي بالسياحة الداخلية، مع مراعاة كيف قلنا الأوضاع الاجتماعية ديال كل هاذ الفئات. وفي أفق السنة القادمة، كيخرج رمضان كنفولوش واحد العدد كبير ديال...

كنفترحو على السيد الوزير أنه يكون واحد اللقاءات على مستوى كل الجهات، ووضع برامج بتكامل مع المنتخبين، مع الفاعلين حتى باش نستثمر هاذ الإمكانيّة اللي كايّة ديال السياحة الداخلية بما لها من قيمة وأهمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بتطور السياحة بالمغرب. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير،

الحمد لله على استقرار بلادنا وعلى نظامنا وعلى مناخ المغرب وعلى جمالية الطبيعة، وعلى مكان المغرب بجانب أوروبا، وعلى بوابة إفريقيا وهو المغرب، هذا يجعل من مسؤوليتكم، معالي الوزير، أن تكون سهلة، ولكن في آن واحد معقدة، لأن المسؤولية مشتركة.

ولهذا، أذكر بعض المعوقات وبعض المشاكل التي هي في الحقيقة بسيطة

نفس يعقوب، وعلى سياسة الكيل بمكيالين، فإن كل هذه الجهود لم تحظ بأي اهتمام إعلامي من قبل للحكومة، في الوقت الذي تتم فيه تغطية أنشطة أخرى جد صغيرة قد تكون غير مفيدة لا من قريب ولا من بعيد. لنا، فإننا في الفريق الاستقلالي إذ نستنكر وندين هذا التوجه الإقصائي، نطالب من الحكومة بتمكين أحزاب المعارضة من حقها في وسائل الإعلام، كما ندعوها إلى ضرورة الالتزام بالدستور كأسمى قانون في البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والآن قبل أن تنتقل إلى معالجة الأسئلة الشفهية نرحب بالسادة أعضاء "جمعية أصدقاء البسمة" من مدينة بني ملال. والآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة وعددها 18 سؤالا، اثنان منها آنيان موجّهان لقطاعي السياحة والتضامن، و16 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات السياحة والتضامن والعدل، الشباب والرياضة، الاتصال، الثقافة، العلاقات مع البرلمان، التشغيل، الشؤون العامة، الوزارة المكلفة بالماء.

نستهل جدول أعمالنا بالسؤالين الموجهين للسيد وزير السياحة (الله يخليكم شوية ديال الهدوء)، نستهل جدول أعمالنا بالسؤالين الموجهين للسيد وزير السياحة واللذين ورد بشأنهما طلب الضم في إطار وحدة الموضوع من طرف السيد الوزير، وافق الفريقين المعنيين على ذلك، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول يتعلق بالسياحة الداخلية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

موضوع سؤالنا في الفريق الفيدرالي يتعلق بالسياحة الداخلية.

كما تتابعون، السيد الوزير، أن الاهتمام بالسياحة الداخلية أصبح بشكل قوي خلال بطبيعة الحال السنوات الأخيرة على الأخص، وهاذ الإقبال بطبيعة الحال كيتطلب مجهودات خصها تدار بطبيعة الحال، وملي كترجعو للبرنامج لرؤية سنة 2020، كنفولوش خاصة البرنامج ديال بلادي، الآن كنالاحظو بالنسبة للمحطة ديال إفران اللي كنعرف نجاح كبير لابد نسجلوه، وبالمناسبة أيضا لابد باش نهنيو مدينة إفران باعتبارها أنها الآن تصنفت في العالم كمدينة نظيفة ثانية، وهذا من طبيعة الحال لأبد لأن هاذ المدينة لحبنا جميع، لهذا لابد نسجلو هاذ الشي واللي أكدّت من طبيعة

جريدة الإلكترونية بريطانية: MBC Times¹

ولكن ذو أهمية كبرى:
وأطلق من المشاكل المطروحة بالنسبة لحوادث السير، لأن عدد أماكن الراحة في الطرق قليلة، الأمر بهم وزارة التجهيز، سوف تقولون ذلك؛ السواح للسيارات الكبرى والعائلية (les caravanes)، ما كابينش نهائيا (les campings)، غنقول لي بأنه الأمر بهم البلديات؛

الآليات لتشجيع السياحة الداخلية مقارنة مع الأئمة للأجانب، لأنه مغربي تمشي عندو ثمن ولكن الأجنبي تيجي ثمن آخر، غادي تقولوا لي بأنه كين برنامج ديال كنوز بلادي، ولكن المشكل وهو بعد ما تينصل مغربي بـ (hotel) تيقول لو راه عامر، وهو ما عامرش. فلهذا، خص واحد الحل باش تكون الأمور واضحة؛

ثمن الرحلات الجوية الداخلية، اليوم أصبحت الطائرة عبارة على طاكسي في العالم المتحضر؛
انعدام بعض الخطوط الداخلية؛
مشكل المرشدين السياحيين غير القانونيين في المدن، تنعرفوكم بأنه الوزارة قائمة بهذا الدور، ولكن...
وآخر نقطة، وهي بسيطة في حد ذاتها، عدم وجود المرحيض، آعباد الله، لأنه السياح تيشكيو من هاذ العملية هذي على المستوى الوطني، غادي تقول لي بأنه الأمر بهم البلديات، متفقين، ولكن كينة حكومة.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:
السؤال ما اطرحوش، ابغيتو غير يقول لنا أشنو هو المخطط ديال وزارة السياحة في هاذ المنظور هذا وفي هاذ الفترة هذي ديال الأزمة الاقتصادية العالمية.
شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:
الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤالين المتعلقين بالسياحة الداخلية، في ست دقائق.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:
شكرا السيد الرئيس المحترم.
شكرا للسادة المستشارين والرفيقين لطرهم هذا السؤال حول السياحة الداخلية، واللي هو سؤال مهم جدا. غير هو فاش كنتكمو على السياحة الداخلية لابد نستحضر بعض الأرقام باش نعرف أشنا هي الأهمية ديالها.
راه بالنسبة للنفقات ديال السياحة الداخلية بالنسبة لـ 2013 وصلت تقريبا واحد 24 مليار ديال درهم، إلى شقنا بأن رقم المعاملات ديال

والسياسة الداخلية كذلك... وبغيت بالمناسبة هاذ الإشكالية ديال الأثمان لأنها تطرح في كل مرة، لماذا المغربي

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الفيدرالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

طرحنا مسألة الاهتمام بالسياحة الداخلية على اعتبار أنه رؤية 2020 تندرج في سياق مطبوع بتحولات عميقة، لها تأثير مباشر على النشاط السياحي.

فعلى الصعيد الدولي، تعاني البلدان الرئيسية المصدرة للسياح من تفاقم عجز ميزانيتها، مما أجبرها على نهج سياسة التقشف، كان لها أثر على ميزانيات الأسر التي وجدت نفسها مضطرة إلى خفض النفقات المخصصة للعطل.

وفي هذا السياق، يجب على رؤية 2020 أن تركز على تطوير منتجات أكثر تنافسية، تأخذ بعين الاعتبار توجه السياح إلى خفض مدد إقامتهم، بالإضافة إلى وضع أسعار تأخذ بعين الاعتبار نوعية الزبناء المستهدفين من جهة، ومستوى الأسعار لدى المنافسين من جهة أخرى.

على الصعيد الجهوي أيضا، تعرف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سلسلة من الإضرابات، حيث أصبحت صورة بلدان المنطقة مقرونة بعدم الأمن والاستقرار، مما دفع السياح إلى تفضيل وجهات أخرى خارج المنطقة، نعطي نماذج: انخفاض عدد السياح بمصر %30.8-، تونس - %54.6 مقابل ارتفاع في تدفق السياح في تركيا %9.9+، اسبانيا %7.6+، قبرص %10.1+.

ولذلك، علينا أن نعتني في ظل هاذ عدم الاستقرار بالسياحة الداخلية. الاعتناء بالسياحة الداخلية، يتطلب عدة أشياء، يتطلب أولا التنسيق بين مختلف المتدخلين، الجماعات راه تابعة للحكومة، وبالتالي عليكم أن تنسقوا مع الداخلية، عليكم تنسقوا مع الناس ديال الأمن، عليكم تنسقوا مع واحد العدد تتاع الجهات.

أيضا ستكون لنا مناسبة أن نطرح معكم وضعية الصندوق المغربي للتنمية للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية، والمكتب الوطني المغربي للسياحة إن شاء الله في اللجنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي في إطار التعقيب.

فاش كيشي للفندق تيلقى بأنه الثمن مرتفع؟ أولا ماشي غير المغربي، أي واحد امشى للفندق مباشرة غادي يلتقى الثمن مرتفع، ولكن الذي يأتي عن طريق وكالات الأسفار ولا كيجي عبر طريق مروج الرحلات كيلقى الثمن مرفوق، لأن ذاك مروج الرحلات آش كيجي؟ كيجي وكياخذ من الفندق تقريبا واحد السنة كلها، وتياخذ 20 ألف ليلة مبيت، إذن تياخذها بالثمن اللي ابغي، ولهذا كيبعها هو ثمن اللي هو أرخص ملي إلى امشيتي مباشرة. لهذا، هناك تشجيع بين استعمال وكالات الأسفار، استعمال مروجي الرحلات باش يمكن يكونوا الأئمة كذلك مهمة في هاذ الإطار.

ولكن اللي أساسي بالنسبة لنا هو تحسين الخدمات، لأنه تحسين الجودة ديال السياحة مهمة لتشجيع السياحة الداخلية ولا السياحة الخارجية بشكل عام. كايئة إجراءات اللي تنقومو بها راه الآن فتحنا الملف والورش ديال إعادة تصنيف الفنادق، لأنها مهمة جدا، كان التصنيف يتعمل بواحد الطريقة اللي ربما تجاوزناها الآن، خصو لابد أن يدخل فيه جودة الخدمات، مهمة هاذ المسألة.

ولكن كما قالوا، السادة المستشارين المحترمين، يجب إعادة النظر في التكوين والجودة ديالو، يجب إعادة النظر في نظام الموارد البشرية اللي موجودة في الفنادق ديالنا، ولكن راه المحيط السياحي ديالنا راه كايئة كثير من المشاكل اللي موجودة فيه، راه كتخرج من المطار الآن وكنتلقى الطاكسيات يعني كيتشاجروا فيما بينهم، راه الأثمان اللي كيستعملوها الطاكسيات يعني كبيرة جدا، يجب إعادة النظر في هذا.

كايئة إشكاليات ديال المرشدين اللي هما غير مرخص لهم، هذي مسؤولية ديالنا ومسؤولية ديال الشرطة السياحية يجب التعامل معها. ولكن هناك كذلك بزارات اللي كتقدير أئمة خيالية، وتتقول بأنه هناك منتوجات اللي هي تترجع لثلاث قرون، أربعة قرون، وغير ممتكن من الجودة ديالها، يعني الحكومة راه مررت واحد المشروع قانون اللي جابنو وزارة الصناعة التقليدية ديال (la labellisation) باش يمكن لنا أننا نتجاوزو هاذ الإشكاليات هذي.

ولكن هناك إشكاليات الاستقبال في المطارات، نحن نعمل مع المطارات باش يمكن يكون عندنا استقبال أكثر، والنقل السياحي يجب تحسينه ويجب تحسين جودة الخدمات كذلك في الفنادق. هذي كلها أمور أساسية يجب العمل عليها باش يكون عندنا واحد المحيط سياحي اللي أساسي.

وهذي راه ماشي مسؤولية فقط، كما قال السيد المستشار المحترم، ديال وزارة السياحة، مسؤولية أنه تكون عندنا مدن سياحية، راه ديال المنتخبين، ديال الجماعات المحلية، راه كايئة مدن سياحية الآن اللي عندنا في المغرب ما كتلتقاش فيها مرحاض، كايئة مدن سياحية الآن موجودة في المغرب اللي عندها إشكاليات كبيرة جدا من الناحية ديال جمع النفايات وجمع الأزبال.

يستمر في هذا الإطار باش نحسو بالمسؤولية ديال الكل، وكذلك بمدى أهمية هاذ القطاع هذا.

وهناك تحسيس على المستوى الدولي باش نحسو بأنه المغرب له استثناء، يعني هناك استثناء سياسي في المغرب، وهو يعني من الدول التي نجحت يعني في تخطي الربيع العربي بشكل ذكي بزيادة وقيادة صاحب الجلالة، هذي مسألة أساسية جدا، ولكن بالفعل أنه يجب الآن التفكير في مسائل إبداعية جديدة باش يمكن لنا أننا ندفعو بالسياحة الداخلية.

كينة واحد الإمكانية اللي احنا كنفكرو فيها الآن، وهو ما يسمى بشيكات العطل، شيكات العطل تعمل بها دول أخرى، وهذي كتعطى في إطار الرزنامة ديال التشغيل اللي يمكن لها أنها تساعد الكثير من الناس باش يمكن لهم أنهم يسافروا.

كينة مسألة أخرى اللي يمكن لنا تنفكرو فيها وهو أنه كين الكثير من المزارات اللي موجودة في المغرب لا تستغل، سيدي حرازم ولا مولاي يعقوب ولا رأس الماء، ولا بعض المزارات اللي هي الدينية والأضرحة إلى غير ذلك، فيها يعني إمكانيات وفرص كبيرة جدا، يجب إطلاق برنامج ديال السياحة للجميع ويكون بأثمان مرفوقة، أثمان اللي هي مناسبة بالكثير من الشرائح الاجتماعية، باش يمكن تكون عندنا سياحة للجميع في هاذ الإطار.

كينة الإمكانية، وهذا يجب أن ندرسها مع الشركاء الاجتماعيين ديال أنه ماشي كلشي خصو ياخذ العطلة في نفس الوقت، يمكن لنا أنه تقسمو العطل واتخاذ يعني مناطق، جهتين أو ثلاث جهات، كل جهة تتأخذ العطلة باش يمكن لها أنها كيمكن أنه الناس يستعملوا الفنادق، ولكن يكون واحد التنافسية ديال الفنادق لجلب الزبناء، لأن الآن فاش تيمشي كلشي في العطل، أولا كينة إمكانية ديال أنه حوادث السير، ولكن كينة حتى إمكانية أنه الفنادق تيديرو أئمة اللي هي طالعة، باش يمكن لنا أنه يكون تنافس ما بين الفنادق، يمكن لنا نعملو هاذ المسألة ديال العطل، وعملت بها كثير من الدول باش يمكن لها أنها تجاوزت يعني الكثير من الأمور اللي هي كتطرح لها.

أنا تنظن أنه السياحة الداخلية هو العمود الفقري، الهدف ديالنا هو أننا نوصولو إلى تقريبا 40% من السياح ديالنا أنهم يعتمدوا على السياحة الداخلية، يجب أن نسهل ولوج يعني الكثير من الطبقات للسياحة كما هي موجودة الآن، ولكن كذلك يجب العمل على إخراج المنتج ديال محطات بلادي اللي هو محم جدا بالنسبة لهاذا الإطار هذا.

ولكن راه التحدي الكبير اللي مطروح لنا جميعا وهو في محيط السياحة، ما يجري في النقل الحضري، ما هو يعني إعادة تأهيل الحواضر، الإشكالية ديال يعني المرشدين غير المرخص لهم، الإشكالية ديال الأمن اللي موجودة في بعض المدن، كل هذي مسائل وعراقيل أساسية جدا ومطروحة بشكل كبير جدا يجب التعامل معها، ويجب التعامل معها بصرامة ولكن تحمل الكل لمسؤوليته في هاذ الإطار.

المستشار السيد عبد الكبير برقية:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزير، شكرا على الإيضاحات اللي اعطيتو.

شكرا على إيمانكم بنجاح هذه المهمة، إلا أن القطاع هو قطاع حساس، أبسط شيء تيغير المنظور السياحي بالنسبة للدولة، أبسط شيء، وقتوه، واحنا واعييين بأنه هي مسؤولية الجميع.

ولكن لا بد من التحسيس على المستوى الدولي، راه كينة واحد... افهمتي هنايا، راه كين واحد الحصاص، لا بد من توعية المواطن وتحسيس المنتخبيين.

نتطلبو منكم، معالي الوزير، على مستوى كل جهة، زوروا الجهات، زوروا الجماعة المحلية، احنا كرؤساء ديال الجهات نجمعو لكم المنتخبيين للتوعية بالنسبة لهذا القطاع، لا بد لأنه المشكل وهو كين مجهود جبار ديال الدولة، الدليل على هذا وهو تقريبا لحقنا لـ 10 المليون اللي كنا مقررين، 2020 إن شاء الله يكون أفضل من ذلك، ولكن لا بد من التوعية ديال الجميع ولا بد من تحسيس الجميع.

شكرا معالي الوزير، وهنيئا افهمتي على مهمتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات في أربع دقائق.

السيد وزير السياحة:

شكرا للسادة المستشارين على التعقيبات.

أنا بالفعل هذا يعني قطاع اللي هو حساس بشكل كبير جدا، وحساس ولكنه كذلك قطاع اللي الآن وصل واحد المرحلة ديال النضج، واللي ما بقاش تبتأثر كثير بالعوامل الخارجية أو العوامل الداخلية، ولي عندو نضج كبير جدا.

ولكن في نفس الوقت هو قطاع اللي هو أفقي بشكل كبير جدا، ويجب تضافر جميع الجهود، وأنا متفق مع المستشارين المحترمين بأنه لازم أنه الكل يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار، أنا تنظن أنه الجماعات المحلية لها مسؤولية كبيرة جدا يجب أن تتحملها، كذلك وزارة الداخلية لها مسؤولية، وزارة السياحة لها مسؤولية، وزارة النقل لها مسؤولية، وزارة الثقافة لها مسؤولية، من أجل الدفع بهذا القطاع.

هذا قطاع محم جدا، هذا قطاع يدر العملة الصعبة على المغرب، هو أول مزود بالعملة الصعبة، ثاني أكبر مشغل، مساهم في يعني في الاقتصاد الوطني بـ 10%، يجب على الكل أن يتحمل مسؤوليته في هذا الإطار.

التحسيس محم جدا، السيد المستشار المحترم، أنا تقريبا كانت عندي لقاء على كل مستوى جهة جهة، وكانوا عندي لقاءات أخرى على مستوى العائلات والأقاليم من أجل التحسيس، وتنظن أنه العمل يجب أن

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل إلى السؤالين المواليين الموجهين للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، ورد بشأنها أيضا طلب ضم من طرف السيدة الوزيرة ووافق الفريقان المعنيان على ذلك، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

السؤال الآتي الأول يتعلق بحماية الطفولة من المخاطر والاستغلال. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزيرة المحترمة،

للأطفال جميعا الحق في الحماية من العنف والاستغلال والإيذاء، وهذا الحق تعترف به جميع الأعراف والقوانين الدولية والوطنية، إلا أنه ومع ذلك نجد الطفل في بلادنا في السنوات الأخيرة يتعرض لأبشع أنواع الاستغلال والمخاطر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وهو ما يمكن أن يؤثر سلبا على صحة الأطفال الجسدية والنفسية على المدى القصير والطويل، ويضعف قدرتهم على التعليم والاندماج في المجتمع، هذا بالرغم من الجهود التي تبذل سواء من طرف الحكومة أو المجتمع المدني للحد من هذه الظواهر.

لهذا، نسألكم، السيدة الوزيرة: هل هناك من إستراتيجية شاملة ومتكاملة لحماية أطفالنا من هذه المخاطر التي أصبحت في تصاعد مضطرد سنة بعد أخرى؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني في نفس الموضوع يتعلق بإيذاء الأطفال المتشردين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لا ينكر أحد المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة من أجل حماية الأسرة المغربية بشكل عام والأطفال على وجه الخصوص، وذلك باعتبارهم مستقبل البلد وأمل غده الأفضل.

وقد سنت لهذا الغرض عدة قوانين وتشريعات مهمة، إلا أنه يبدو وبشكل واضح بأن المشكل ليس مشكل قوانين وتشريعات بقدر ما هو مشكل مجتمعي بأكمله، ويتجسد بشكل واضح في وضعية الأطفال المهملة، والتي لازالت تتخذ الشوارع مأوى لها دون أكثر من استقبالتها، حيث تعيش تحت رحمة عديمي الضمير الذين يستغلونهم أبشع الاستغلال، سواء في أجسادهم أو في امتنانهم المهنة التسول، زيادة على دفعهم لارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها، الشيء الذي يتطلب وبالطبع شديد تدخل كافة الفاعلين من أجل إيجاد صيغة مناسبة لإنقاذ هذه الشريحة البريئة اللامسؤولة، والتفكير بجدية في إعادة إدماجها في المجتمع ورد اعتبارها.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة:

- ما هي التدابير المزمع اتخاذها لانتشال هذه الفئة البريئة من الضياع والضرب على أيدي كل من سولت له نفسه العبث بمصير أطفالنا الأبرياء؟

- وهل الحكومة بحثت في الأسباب التي دفعت إلى وجود هذه الفئة من الأطفال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للإجابة عن السؤالين معا المتعلقين بحماية الطفولة، في ست دقائق.

السيدة بسمية الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أشكر السادة المستشارين الذين تفضلوا بطرح أسئلة خاصة بالطفولة التي بدأت تعرف بعض المظاهر المشينة، والتي يستنكرها الجميع، أفرادا وجماعات ومؤسسات. ولذلك، دعوني أقول لكم بأنه فرصة كي نتطرح هذا الموضوع ونذكر بعض المبادرات التي تقوم بها الحكومة اليوم مرصدة التراكم الحاصل في هذا الباب، والذي أشرت إلى بعض جوانبه، نذكر منها:

أولا، أن المغرب قد صادق على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل؛

ومنها أيضا أن المغرب كما تعلمون عرف خطة وطنية للطفولة، أفرزت

تقييم سنة 2011 أنها عرفت قصورا كبيرا في جانب حماية الطفولة.

تتطور بتطور المجتمع وبتوسع المدن، وبالتالي لا بد أن نعتمد نتائج هذه الدراسات ونحن بصدد ذلك لمعالجة كل هاذ الآفات.

وقول لكم انطلاقا من هاذ السياسة، غادي يخرجوا مجموعة من البرامج المتعلقة بالأطفال في الشارع، المتعلقة بالحد من تشغيل الأطفال بما فيهم تشغيل الطفلات الصغيرات في البيوت، ومجموعة من المظاهر التي تمس الطفولة، وبالتالي ما نساوش نتكلمو كذلك على الأطفال اللي كايين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وأشترتو اتما للأطفال المهملين، كايين الأطفال في وضعية صعبة.

واحنا الآن بصدد القيام بإصلاح منظومة مراكز الإيواء ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ومن ضمنهم مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تضم الأطفال في وضعية صعبة، وكذلك الأطفال المهملين. إذن، هاذ المجموعة من المبادرات هي متكاملة من حيث الوظيفة اللي ابغيناها تحقق لنا حماية الطفولة في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت.

والآن قبل أن تنتقل إلى التعقيبات، نرحب بزوارنا اليوم تلاميذ عن ثانوية أحمد النجاعي الإعدادية بتارة.

وفي إطار التعقيبات، الكلمة للفريق الحركي، فليفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كما تعلمين، السيدة الوزيرة، انتخب المغرب مؤخرا عضوا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وطبعا هذا ليس تشريفا بقدر ما هو تكليف والزام بقوانين حقوق الإنسان، ومن جملة هاذ الحقوق طبعا حقوق الطفل.

وأنا ابغيت نديرك في الصورة، السيدة الوزيرة، على واحد الحالة شفتها في طنجة، وبالضبط في سور المعكازين، مجموعة من الأطفال الصغار لا يتجاوز سنهم ما بين 9 سنوات و11 سنة، 8 ديال الأطفال في هاذ السن كلهم مجموعين تياخذوا واحد الورقة دايرين فيها ذاك المصيبة ديال الديليو ولا شي مصيبة بذاك الشكل، وجالسين في الوسط ديال البشر وتيتفرجوا فيهم كلهم، وتيديروا واحد الحلقة، لا السلطة تجمعهم، لا مؤسسة تشوف هاذ الحالة، لأنه حالة شاذة، بمعنى أنه دايرين واحد الفريق ديال المنحرفين الصغار، يمكننا هاكا نسميوه، وهذا في الحقيقة أنا استغربت، لأنه 8 احصيتهم أنا، 8 ودايرين واحد الطريقة ديال الانحراف بشكل، ولا يتعدى السن ديالهم 11 سنة.

هذا منكر هذا، هذو كيخص اللي يجمعهم، كيخص تكون عين كتراب

لذلك، كان لزاما علينا أن نفكر في بلورة سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة بالاستناد لهذا التقييم الذي وجدناه، والذي كان في 2011، وأخذنا على عاتقنا أن نقوم بمجموعة من المشاورات مع القطاعات الحكومية المعنية، والتي نحن وإياها نلتقي على هذا الموضوع، هذا من جهة.

من جهة ثانية، وسعنا الاستشارة مع الأطفال أنفسهم، كما عقدت اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس الحكومة حتى تتمكن من بلورة سياسة عمومية مندمجة، تتحقق الالتقائية بين القطاعات الحكومية المعنية في هذا الباب، هذه واحدة.

الثانية، أن المبادرات الحكومية لا تتقف فقط عند هذه المقاربة الجزئية القطاعية، والتي تجعل وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وحدها، وإن كانت هي الوصية على القطاع، المسؤولة على حماية الطفولة، ذلك أن هناك مجموعة من المبادرات الحكومية، وإحداث مجموعة من الصناديق لفائدة الطفولة، أو لفائدة الأسرة، تعود بالنفع والمصلحة على الطفولة، ونذكر هنا:

- صندوق التكافل العائلي الذي انطلق منذ بداية 2012؛

- صندوق دعم التماسك الاجتماعي لفائدة الأطفال اللي كيجيو من الأسر المعوزة؛

- وكذلك دعم الأرمال اللي إن شاء الله إلى صوتوا على قانون المالية الحالي سيصبح هذا الدعم ديال الأرمال يعود بالنفع على أطفال هته الأسر التي لا معيل لها.

هناك كذلك مجموعة من المبادرات التي قامت بها هذه الحكومة، وهو الانضمام للبروتوكول الاختياري المتعلق والملحق بالاتفاقية لحقوق الطفل، وكان ذلك في سنة 2012.

وأذكر كذلك، في هذه السنة تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات لصالح الطفولة والتي هي عندها علاقة بمجلس أوروبا.

هاذ الشيء كله كيبين وكياشر على أن الاهتمام بالطفولة هو في عمق اهتمام هذه الحكومة، وأنه لم نعد نكتفي بمعالجة المظاهر ديال الأمراض اللي هي موجودة في المجتمع، ولكن أخذنا على عاتقنا أن نرصد هاته الوقائع، وأن نعالجها من خلال واحد السياسة عامة، شاملة، مندمجة، القطاعات الحكومية كلها تتحمل فيها المسؤولية.

وسألتوني كذلك أشنو درنا باش نعرفو هذه الأمراض الموجودة؟ نقول لكم دراسة فقط اللي قمنا بها على مستوى وحدات الإسعاف المتنقلة (Le SAMU²) بمدينة الدار البيضاء، وجدنا مجموعة من الأشياء التي تتطور، منها وجود فتيات بشكل متزايد في الشارع، متشردات ومتسولات، وانطلقت النسبة من 11% من مجموع من يتشرد ويتسول في الشارع إلى 17%، وهذا كياشر على أن هته الظواهر الطفولية الاجتماعية

² Service d'Aide Mobile d'Urgence

وشفت الأطفال المهملين الحقيقيين كيفاش كيغيشوا تماك؟

السيدة الوزيرة،

كنا كنتسناو باش نلقاو، باش تعطينا شي مستجدات في المراكز ديال الإيواء، لأن تقولوا لنا بأن ولاء أطباء نفسانيين ولاء خبراء اجتماعيين، كنا نتسناو الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت. الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيبات معا في 4 دقائق.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

من هاذ المكان ابغيت نشكر السادة المستشارين في التفاعل ديالهم مع هذا الموضوع.

وقول لك، السيد المستشار، أن هذا الموضوع لن ينتهي لا في سنة ولا سنتين، وغادي نبقاو دائما نظارحه ودايما نظرحه، لأن الشعوب المتقدمة نفسها تعاني من مثل هاته المظاهر، وما يمكنش هاذ المؤسسة الموقرة بمجرد أن نظرح معها قضية من القضايا الاجتماعية الكبيرة تقول آ لا خصنا نتوقفون مطارحة ومناقشة هذا الموضوع.

لا، هذا الواجب ديالكم، أنكم تطرحوا القضايا، وأن الحكومة كذلك تناقشها معكم، وبالتالي أنا كقول بأن هاذ الموضوع راه هو موضوع ديال الساعة وكذلك ديال الأمس، ما تنساش أن الأطفال المهملين اللي تزدادوا هذي واحد 7 سنين أو 8 سنين أو 10 سنين، هما اللي كابين في الشارع، وأنا نتعتقد بأن الحكومات السابقة نفسها لم تتمكن من الحفاظ على هؤلاء الأطفال المهملين اللي كانوا في مؤسسات الرعاية الاجتماعية، واللي ما قدروش يكونوا أنفسهم باش يخرجوا ويعتمدوا على أنفسهم في الحرف أو في المهن، وكنلقاومهم الآن في الشارع تيلعبوا بالطريقة اللي تكلم عليها الأستاذ، ولا راه هما متشردين أو منحرفين.

إذن، باش غادي نتكلمو على هاذ القضية، ما يمكنش نتكلمو فقط على سنتين من عمر هذه الحكومة ونبلسها القضية كاملة، فهناك من الذين سبقونا لم ينجحوا في التعاطي مع قضية الطفولة، والدليل هو أنني قلت لك ابنينا اليوم بلورة سياسة عمومية مندمجة على أساس التقييم الذي قامت به الحكومة نفسها السابقة، ولقات بأنها لم تهتم بحماية الأطفال كفاية، واحنا اليوم نستدرك في المرحلة الثانية من تنزيل الخطة الحكومية للطفولة من أجل تحقيق هذه الحماية المفقودة من الإنجازات السابقة أو من المبادرات السابقة.

القضية الثانية، كقول لي مؤسسة الرعاية الاجتماعية عايشة في فوضى، اليوم جينا باش نديرو لها الإصلاح، 1500 مؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية، من بينها مؤسسات ديال الإيواء ديال الأطفال، خصك تنزل السيد المستشار لأنك تنوب عن الأمة، عليك أن ترى الحالة التي كانت

هاذ الحالات، واش نخليو هاذ النوع ديال الأطفال بالشكل هاذ؟ راه كنعيلوا واحد المستقبل ديال المغرب هما الأطفال.

وبالتالي، كيفاش غادي نحافظو على هاذ الشريحة واحنا كنعيلوهم مشردين في الشوارع...؟

احنا سمعنا للعرض ديالكم، وما كنعكروش الجهود ربما اللي كنعيلووه، ولا الحكومة، ولكن كيخص إضافة الجهد في هاذ الموضوع، لأنه كنعيلو الغرائب في هاذ المجال ديال الأطفال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، كنعكروك على الجواب ديالك، لكن في الجواب ديالك، في أول الجواب ديالك جا وقلت بأنها راه فرصة باش نتطرحو هاذ السؤال هذا، أنا تفاجأت الحكومة دازت عليها عامين وهاذ السؤال تطرح أكثر من 4 مرات ولا 5، هاذ السؤال هذا وتنسمع بالله خصنا نتطرحو ونخلو ونشوفو أشنو هي المشاكل في هاذ...

السيدة الوزيرة،

المبادرات الحكومية كنعيلوها غير في كلام في كلام، ما زال ما كنعيلوهاش، والحمد لله على نعمة الإسلام اللي جعلتنا احنا المغاربة، كانت اللي ما ساعد بالكثير كيساعد بالقليل، ولولا المؤسسة الملكية، السيدة الوزيرة، وبعض المحسنين، ولو هاذ المحسنين حتى هما كيلقاو عراقيل في المساعدة ديال هاذ النزلاء.

السيدة الوزيرة،

الأطفال المتخلي عنهم، كنعكلموا غير على الأطفال، أنا نقدر نقول لك ماشي غير المتخلي من طرف يعني يتيم الأب ولا يتيم الأم ولا عندهم مشكل ديال... الأطفال المتخلي عنهم بالنسبة لنا هما الأطفال المتخلي عنهم من طرف الحكومة، اللي تخلت عنهم في التمدرس، في الاستشفاء، في واحد المجموعة ديال... اللي محرومين.

السيدة الوزيرة،

كنعكلموا غير على المدن كالدار البيضاء، واش المغرب هو الدار البيضاء؟ راه العالم القروي راه فيه واحد النسبة كبيرة ديال الأطفال، راه ما شي المتخلي عن الأطفال راه المتخلي عن الأسر اللي محرومة من المدارس، اللي محرومة من الطرق، اللي محرومة من الكهرباء، محرومة من جميع الحوايج.

اعطينا، السيدة الوزيرة، واش عمرك زرت بعض الجماعات القروية

الدولة، علما بأن مالية الدولة تشكو من عجز متفاحم.
السؤال الثاني، يتعلق بالمقاربة الوقائية التي يجب أن تقوم بها الوزارة للتقليل من حجم هذه الخسائر التي كتكبدها خزينة الدولة.
لماذا نطرح هذا السؤال؟ لأننا عاينا ولازلنا نعاين بأن عدد من المحاكم المغربية، ولاسيما المحاكم الإدارية، لا زالت تصدر أحكاما في قضايا وفي دعاوى سبق البت فيها بموجب أحكام نهائية، مثلا يحضري الأمثلة المتعلقة بدعاوى الاعتداء المادي للإدارة على الملكية الخاصة، كتحضري تحطى الدعاوى المرتبطة بالأضرار البدنية الناجمة عن انفجار الألغام في أقاليمنا الجنوبية، الدعاوى المرتبطة بصفقات الأشغال العمومية.

فسؤالي، السيد الوزير، واش درتو شي تقييم على حجم الخسائر وحجم الأموال التي كتخسرها الدولة من جراء هاذ المنازعات التي تفضي إلى الحكم ضد الدولة أو مؤسساتها؟ واش عندكم مثل هذا التقييم؟
السؤال الثاني: أشنو هي الإجراءات وأشنو هي المقاربة الوقائية، علما ملي كنتكلمو على المقاربة الوقائية يعني كنتكلمو على تحديد المخاطر، كنتكلمو على تشخيص مكان ومظاهر هذه المخاطر، ورصد الأسباب ديالها، ومن تم صياغة منظومة إجراءات وتدابير وقائية باش نجنبو الدولة والمؤسسات ديال الدولة أن تؤدي فاتورة أضرار ألحقها بالآخرين.

يحضري كذلك أنه لما جيتو للوزارة، السيد الوزير المحترم، لقيتو فوق المكتب ديالكم مذكرة كان قد وقعها السيد الوزير الأول السابق، انتبه لخطورة هذا الموضوع، لأهمية هذا الموضوع، ولذلك عمم هاذ المذكرة وسيفظها لوزارة العدل حينئذ، مازال ما كانتش اسميتها الحريات، تتطلب هاذ المذكرة باتخاذ مجموعة تدابير وإجراءات ذات نفس وقائي، أولا باش ما نكونوش كنعكمو محاكم تصدر أحكام في قضايا سبق البت فيها، وثانيا كي تتجنب الدولة والمؤسسات ديالها الوقوع في منازعات لا طائفة من ورائها.
فارجو أن تكونوا قد... لا نسألكم عن ماذا تنوون؟ احنا كنسولوكم على عامين فين وصل هاذ الملف بالضبط؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

شكرا لكم السيد المستشار على هاذ السؤال اللي هو سؤال هام ومتشعب وواسع، لأنه بالفعل كين هناك المنازعات الإدارية فيما بين الإدارة والمواطنين، وأحيانا كثيرة أيضا بين الإدارة والإدارة.

وبالطبع فإن سؤالكم يتعلق بالوقاية من المنازعات الإدارية، وينصب

عليها هذه المؤسسات، اليوم احنا ما ابغيناش نعالجو الآفات التي يعرفها النزلاء من أطفال ومن غيرهم في وضعية صعبة، هاكيا ذاك العلاج السطحي، نريد أن نحقق إصلاحا جذريا بنويوا لهذه المؤسسات، وهاذ الشئ كلشي يتطلب الوقت.

الوزراء والمسؤولين ما كيغيوش يديروا الخدمة (de fond)، اعلاش؟ لأنها كتأخذ الوقت وما كتديرش الإشعاع، فيشتغلون على ما هو سطحي أو على ما يعطي إشعاع.

احنا الحمد لله اخذنا القرار باش نشغلو على البنيات، على التأهيل ديال هذه البنيات، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات ديال الطفولة ولا ديال المسنين ولا ديال النساء، والنتيجة ربما ما غنشوفهاش أنا، وأنا اليوم أشغل على الإصلاح، يشوفوها الآخريين من بعد، لكن لا يهم لأن الفائز هو الإنسان المغربي، سواء كان قاصرا أو كان شخصا في وضعية صعبة، ويحتاج إلى هاته الخدمات.

السيد الرئيس،

ابغيت نقول بأن هذه الظاهرة ما مرتبطاش فقط بكون هاذ الأطفال ممولين ولا ماشي ممولين، عندنا الهدر المدرسي، وجدنا له حل بدور الطالب والطالبة، عندنا ما يقارب 1000 دار طالب وطالبة، اشكون الي كيواكهم؟ التعاون الوطني التابع لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، وباش نقول لك لولا هاته الدور لما تمكنا من تقريب المدرسة إلى الأطفال والمدرسين في القرى، فبالتالي خصنا نعترفو بهاته المؤسسات بالفعل الحقيقي الذي يتم الآن في الميدان.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل للسؤال الموالي الموجه للسيد وزير العدل والحريات، وموضوعه الوقاية من المنازعات المفضية إلى مقاضاة الدولة وأثرها على مالية الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

سؤالننا كما أشار لذلك السيد الرئيس يتعلق بالمنازعات التي تكون الدولة أو إحدى مؤسسات الدولة طرفا فيها، ومن دون شك غنتفقوا معنا على أن هاذ السؤال كبير وواسع وشاسع، ولذلك سأكتفي بإثارة زاويتين فقط، باش تكون الفائدة من الجواب.

الزاوية الأولى، تتعلق بحجم الأموال أو الأثر ديال المنازعات على مالية

يحد الأفراد أنفسهم مجبرين على مقاضاة الدولة في أمور اللي سبق أن صدرت فيها دعاوى ولا أحكام، عفوا.
ثانيا، لا بد بأن نثير ملاحظة أخرى، لأن ملي كنتكلمو على الوقاية، معناه أننا يجب أن نطرح على محك التساؤل المجهود الذي يجب أن يبذل من أجل مراجعة الإطار القانوني والإطار التنظيمي المؤسسة محمة وهي مؤسسة الوكيل القضائي للمملكة، باعتبارها تنوب عن الدولة المغربية في شخص السيد رئيس الحكومة.

نحن نعرف ضعف ومحدودية الإمكانيات والموارد البشرية، غير مثال، 11 إطار اخذوا الدكتوراه دياهم امشاو من هاذ الوكالة، نعرف كذلك أن زملاءنا في الفريق الاشتراكي، فريق الاتحاد الاشتراكي بمجلس النواب، قدموا مقترح قانون على درجة كبيرة من الأهمية، وهو مقترح يتعلق بإحداث هيئة قضايا الدولة، المحامي العام للدولة، وهاذ القانون كان من شأنه أن يعالج الكثير من الجوانب المرتبطة بالموضوع اللي احنا بصدد الحديث عنه.

مع الأسف الشديد، ولأسباب غير مفهومة، الحكومة بلوكات هاذ القانون، كاي (blocage)، تنقلو طيب، ربما الحكومة غادي تجيب شي حاجة أحسن، ملي فتنشنا وقرينا المخطط التشريعي ما وجدناش شي مبادرة تتجه إلى معالجة الإطار القانوني والتنظيمي لواحدة من المؤسسات المفصلية المرتبطة بمنظومة العدل والقضاء.

فماذا أتم قائلون، السيد الوزير، في هذا الموضوع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

موضوع الوقاية من المنازعات الإدارية، السيد المستشار المحترم، كما قلت لكم أنا أتحديث عن الجانب المرتبط بقطاع العدل والحريات، وإن كان هذا الموضوع يهم جميع القطاعات، ولما نقول بأنه يهم جميع القطاعات، هذا يعني أن هناك مقارنة ينبغي أن تكون شاملة من أجل تلافي هذه المنازعات والأحكام التي يمكن أن تصدر على إثرها، والتي يمكن أن تحمل مالية الدولة أموالا كبيرة.

في هاذ الباب هناك مجموعة من الإجراءات، لا شك أن الحكومة تعمل على مقارنة بعضها، ولا شك أنه يلزمها أن تقارب جوانب أخرى، ولا ندعي بأن الحكومة في هته السنين استطاعت أن تحقق كل شيء، وأنها يعني استطاعت أن تحقق ما يمكن أن يكون مطلوبا منها.

في هذا الصدد، هناك المقاربة المتعلقة بسلوك المساطر الحبية، عوض رفع الدعاوى أو عوض دفع الآخر لرفع الدعاوى، فالمساطر الحبية قينة بأن تقوم بتسوية هذه النزاعات وتدفع الدولة إلى تلافي بعض المشاكل التي هي في غنى عنها.

حول كتاب السيد الوزير الأول الصادر بتاريخ 2009/6/19 الذي وجهه إلى السيد وزير العدل. وبالطبع ما جاء في هذا الكتاب واضح ودقيق ومحدود، وهو أن الوزير الأول دعا وزير العدل إلى أن يقوم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتبليغ الأحكام القضائية النهائية إلى جميع الإدارات والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية قصد تلافي تكرار صدور الأحكام القضائية في منازعات مماثلة صدرت بشأنها أحكام. إذن هاذ الشيء كان في 2009.

فالقرار الذي اتخذ حينئذ هو أنه لا سبيل إلى رصد القرارات الإدارية الصادرة في مادة من المواد، وتبليغها للإدارة التي هي على كل حال ممتدة، تشمل كافة المرافق الحكومية، الحل الذي اتخذ هو أنه متى كان هناك قرار يؤسس لمبدأ من المبادئ، لقاعدة قانونية، يستحدث توجهها قضائيا معيناً، فإنه تقرر أن ينشر في مجلة أحدثت لهذا الغرض، وهي المنتقى في عمل القضاء في المنازعات الإدارية.

وإذا ما رجعت إلى هذه المجلة التي صدرت في يوليو 2010، ستجدون أنه كاي عندنا أكثر من 150 قاعدة في موضوع المنازعات الإدارية، ويمكن أن تهدي بها الإدارات المعنية.

أكثر من ذلك، ذهبت الوزارة، وبالطبع قبل أن أحل مسؤولا بها، إلى استحداث مجلة المحاكم الإدارية، وقد صدر يعني آخر عدد في مارس 2011 حول الصفقات العمومية، وبالتالي الأحكام المتعلقة بالصفقات العمومية التي تهم الإدارة العمومية يمكن لها أن ترجع إلى هذه الأحكام لتستبين السبيل، ولتأخذ منها التوجهات التي اعتمدها المحاكم المغربية.

هناك عدد خامس، هو الآن في طور الإنجاز، ننتظر أن يصدر في أقرب الأوقات.

بالطبع الوقاية من المنازعات، هذا هو ما يمكنه أن تقوم به وزارة العدل والحريات، وهذا هو المطلوب منها من طرف رئيس...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، انتهى الوقت.

الكلام لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الوزير.

بالضبط المذكورة ديال السيد الوزير الأول هذا هو المقصود منها، هي التلافي، هي الوقاية من وقوع منازعات اللي يمكن تجبر فيها الدولة ولا إحدى المؤسسات ديالها مجبرة على أن تؤدي ثمن ديال الأخطاء من النوع اللي تكلمتو عليه، مزيان المجهودات اللي تكلمتو عليه اللي كتعلق بالمجلات وتتعبد القاعدة القانونية.

ولكن، السيد الوزير، ظنيت بأن المغزى من هذيك المذكورة والحكمة ديالها هي أن تفضي إلى تسوية منصفة وعادلة للحالات الشبيهة، ودون أن

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تفضلتم بإعطاء معطيات دقيقة حول مسار الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، الذي بدأ باستقبال ملكي، وانتهى بتزكية ملكية للعمل الرائع التاريخي غير المسبوق الذي تمخض عن هذا الحوار بقيادة 40 شخصية من مستويات مختلفة، والذي كان متوجه هذه الوثيقة التاريخية، والتي تم إصدارها بالعربية لكنها ترجمت إلى الإنجليزية وإلى الفرنسية وإلى الإسبانية.

في هذه الوثيقة، سيدي، ستجدون بأن هناك 6 أهداف إستراتيجية للإصلاح تم تحديدها، هناك 16 هدفا فرعيًا تنبثق عن هذه الأهداف الستة، هناك 200 آلية من آليات التنفيذ، هناك 353 إجراء تنفيذي.

ولعلم السادة المستشارين المحترمين والرأي العام الموقر، فإن أول هدف استراتيجي هو:

- توطيد استقلال السلطة القضائية؛

- ثانيا، تخليق منظومة العدالة؛

- ثالثا، تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات؛

- رابعا، الارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء؛

- خامسا، إغناء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة؛

- سادسا، تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكمتها.

هذا الميثاق أرفق بمخطط تفصيلي، هذا المخطط التفصيلي يتضمن آليات التنفيذ وإجراءات وأجال التنفيذ وأقول آجال التنفيذ، وبالتالي فإنكم، حضرات السادة البرلمانيين والرأي العام، الصحافة المجتمع المدني، بإمكانه أن يقوم بحاسبة أداء الحكومة وخاصة وزارة العدل في مدى التزامها بإنجاز ما هو مطلوب منها في هذا الميثاق.

وأؤكد لكم أننا سوف نعمل على الالتزام بذلك، وليس هناك بالإمكان أن نفرط في أي التزام من التزاماتنا.

ما دتمت تفضلتم وتحدثتم عن الجانب التشريعي، أقول لكم أننا وضعنا مسودتي مشروع قانون تنظيميين، الأول يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والثاني يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

والآن قمت من خلال سيع لقاءات مع السادة القضاة والسيدات القاضيات، حيث إنني اجتمعت بأكثر من 1500 قاض من بين 4000 قاض، وأيضا غدا ويوم الجمعة سوف أناقش مع الجمعيات المهنية المقترحات التي تلقيتها منها.

ثالثا، هناك البوابة الإلكترونية التي تلقينا فيها مقترحات المواطنين، وكل

طبعاً هناك أيضا قانون تعليق الأحكام، عفوا، قانون تعليق القرارات الإدارية، وهو قانون ينبغي أن يكون كل من يتخذ قرارا إداريا أن يعتني بمفرداته، وذلك بالتعليق اللازم حتى تكون الأمور واضحة.

ثالثا، ينبغي حينما تتلقى الإدارة أي استفسار أو شكاية أن تبحث فيها البحث اللازم وتجييب الجواب الملائم، وهذه أشياء نلتزم بها في وزارة العدل والحريات، وأعتقد بأن هناك التزاما محمودا إلى حد ما لدى باقي الوزارات، وإن كان الأمر يتطلب مجهودا أكبر.

أيضا ينبغي في هذا الباب أن تعمل الحكومة على تأهيل وتكوين... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه تنزيل التوصيات الهيئة العليا لإصلاح القضاء. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

كما تعلمون، السيد الوزير، ويعلم الجميع أن إصلاح منظومة العدالة هو موضوع هام، يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وهو موضوع كذلك محوري للبرنامج الحكومي، وأنه منذ 8 ماي 2012، أي ما يقارب سنة ونصف انطلق الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وذلك بالتنصيب الملكي لأعضاء الهيئة العليا للحوار الوطني من أجل إصلاح المنظومة، والذي تضم 40 شخصية، من بينها وزراء عدل سابقين، ممثلين عن مؤسسات وطنية، وإدارات، وهيئات حقوقية، ومهن قضائية وقانونية. وقد اشتغلت هذه الهيئة بانتظام منذ ذلك الوقت في شكل ندوات جمهورية ومحلية، وذلك بطريقة تشاركية ووفق منهجية معتمدة في بلادنا كلما تعلق الأمر بأوراش أو بمبادرة كبرى.

وبطبيعة الحال بعد الانتهاء من أشغالها، فقد تم تقديم توصياتها إلى جلالة الملك منذ ما يقرب من 4 أشهر، والحكومة، وبمبادرة من وزارة العدل، قد قامت في إطار ندوة إلى تقديم جميع الخلاصات أمام جميع المهتمين على الصعيد الوطني، ومنذ ذلك الوقت والكل ينتظر التنزيل الفعلي لمضامين أو للتوصيات التي خلصت إليها تلك الهيئة، سواء من حيث القوانين التنظيمية أو القوانين العادية أو الإجراءات، وقد طال أمد الانتظار وخاصة بالنسبة لبعض الإجراءات التي لا تتطلب إلا إرادة.

وبالتالي، ومن هذا المنبر، نريد أن نسائل السيد وزير العدل والحريات حول المنهجية التي ستعتمدها الحكومة من أجل الإفراج عن تلك التوصيات وتنزيلها على أرض الواقع؟

يعني تم الإعلان عن تلك الإجراءات بالأساء وما يتعلق بها، تعرفون أننا التزمنا أنه في هذه السنة سنعمل على أن يتم من ناحية التحديث الوصول إلى أعلى مستوياته في هذه السنة من حيث تحيين المواقع الإلكترونية بنسبة عالية، تعرفون أننا وضعنا مخططاً واضحاً دقيقاً خلال السنوات المقبلة من أجل تحديث البنية التحتية للمحاكم، كل ذلك ومثله لدينا فيه التزامات محددة، سنقوم بالوفاء بها.

بالطبع الاحتجاجات، الاحتجاجات، سيدي، وما عبرتم عنه بالاحتجاجات، ذلك ما لم يمكن تفاديه حينما يتعلق الأمر بأي إصلاح، أنا أقول لكم من الآن السادة المحامون زملائي المحترمين مثلاً على صعيد بعض النقباء سألهم الله أعلنوا عن رفضهم الميثاق جملة وتفصيلاً، هل هذا موقف معقول؟ أقول لكم غير معقول. وبالطبع فإنهم لم يتقدموا بأي...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، انتهى الوقت السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول ظاهرة التجارة في المخدرات داخل السجون. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، وتمنى منك، السيد المستشار، احترام الوقت التام لكي لا أضطر دائماً إلى استعمال المطرقة.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

من بين مظاهر فشل سياسة إعادة إدماج السجناء ببلادنا ظاهرة الاتجار الخفيف لتجارة المخدرات داخل المؤسسات السجنية التي تنضاف إلى مختلف أنواع المعاناة، من اكتظاظ، وسوء معاملة، وتعذيب نفسي وجسدي، ونقص في الخدمات الطبية، وسوء التغذية، وتفشي الرشوة.

وتجدر الإشارة حسب العديد من التقارير أن تجارة المخدرات داخل السجون تمارس في العلن، وأحياناً بضغوط من طرف بعض الموظفين على السجناء، وهذا ما يدعونا في حزننا وفي فريقنا إلى الاستغراب حول الصمت المطبق اتجاه ما يقع داخل سجون المملكة، في غياب واضح لأي مجهود من أجل محاربتها.

وفي هذا الصدد، نسألكم، السيد الوزير، حول مبررات هذا الصمت، وهل تتوفرون على خطة واضحة لمحاربة هذه الظاهرة المشينة؟

ذلك محل دراسة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً السيد الوزير.

احنا لا نخالفكم الرأي حول ما سطر في ذلك الميثاق، ولكن احنا نتكلم عن تنزيل الميثاق في ما لم يتطلب تشريعاً، بحيث أننا نرى على أرض الواقع أن هناك لازال بعض الاحتقان، بعض الاحتجاجات، بعض الهيئات التي لازالت ربما لم تقتنع أو لازالت في حاجة إلى المزيد من اللقاء والتمحيص والتدقيق في بعض الإجراءات من أجل أن تكون الانطلاقة شمولية، باعتبار أن هذا الورش هو مجتمعي، وهو من أعمدة أي إصلاح في بلادنا، لأن هذا العدل وما أدراك ما العدل.

وبطبيعة الحال نتكلم عن بعض الإجراءات التي ربما في إطار الميثاق تكون فقط تحتاج إلى شيء من الجرأة التي لا تنقصكم في بعض الأحيان من أجل تنزيلها في المحاكم وتخفيف كذلك الإجراءات من أجل أن يحس المواطن بأن هناك شيء جديد، بحيث أننا من مرتادي المحاكم، وأتم بدون شك من أبناء القطاع، تعرفون بأن الحالة في بعض الأحيان مزرية وتستوجب التدخل السريع في عدد كبير مما لا يتطلب لا مالا ولا تشريعاً ولكن يتطلب فقط تدخلا من أجل حماية مصالح المواطنين.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب في دقيقتين.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار،

في باب القضاء كل شيء مهم وكل شيء حساس، لأنكم تقولون الأمر فقط يتطلب تدخلا من أجل إنصاف المواطنين، أنا أعرف أنك لا تعني ما يمكن أن يتبادر للذهن في تدخل القضاء، أعرف أنك لا تعنيه وأنزهك عن ذلك، ولكن المشكل هو أنه قد يفهم ذلك، وبالتالي نحن لسنا أمام إدارة عادية وإنما أمام سلطة قضائية مستقلة، لا نستطيع أن نتعامل معها إلا بما تستحقه من احترام ومن احترام لاستقلالها.

أما بالنسبة للتنزيل، أقول لك، السيد المستشار المحترم، بدأنا التنزيل، التنزيل بدأناه في موضوع التخليق، وأتم تعرفونه، هناك إجراءات اتخذت من طرف المجلس الأعلى للقضاء، لا أريد أن أرجع إليها، في حق كل من ينزاح عن مهامه الشريفة، تعرفون أنه لأول مرة وطبقاً لما جاء في الميثاق

أماكن أكثر أمنا، وهذا يقلص اشوية نسبيا هاذ المجهود ديال إدخال المخدرات للسجون.

وكاين المستوى الثالث اللي هو يتعلق بالموظفين، من 2008 إلى الآن حوالي 303 موظف اللي ضبطوا متلبسين بعملية المساعدة في تسريب المخدرات، وتحالوا على النيابة العامة للقيام بالمتعين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا.

ولكن تكلمت على التفتيش، كون شفتو أشنو تيجري في التفتيش كون اهرتو من هاذ البلاد، السيد الوزير، وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وصف هاذ الوضعية المتأزمة والخطيرة، متحدثا عن ممارسات قاسية، الضرب، الصفع، التجريد من الملابس أمام باقي السجناء، التعليق بالأصفاد، العبارات الحاطة من الكرامة، والانتقام عن طريق الترحيل الإداري، تيجيوا الترحيل غير إلى ما اتفقوش مع الإنسان.

كما رصد التقرير انتهاك حقوق القاصرين والنساء والمعاقين والمرضى النفسين والسجناء الأجانب والمدنيين والمصابين بأمراض مزمنة، معتمدا المعايير الدولية المسطرة من طرف الأمم المتحدة في هذا المجال، إضافة إلى القوانين الوطنية.

وأرجع التقرير السبب الأساسي وراء أزمة السجون في المغرب إلى الاكتظاظ كما قلتو، السيد الوزير، وارتفاع معدل المعتقلين احتياطيا دون محاكمة، حيث يشكلون 43% من مجموع السجناء في المغرب، وإلى التسيير الإداري مثل المراقبة والتفتيش وغياب سياسة الإدماج، الإنسان تنديوه نربيوه، تخرجوه ماشي مربوي، امكرفص ما عندوش لاش يلبق، الناس تيديروا الحبس باش يديو شي واحد يربيوه ويخرج مربوي، احنا عاد تنكلمو عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت الله يخليك.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد تعقيب السيد المستشار المحترم امشي في توسيع النقاش حول إشكالات المؤسسة السجنية. الموضوع اللي احنا بصدد المسألة فيه الآن هو متعلق بالمخدرات وانتشارها في السجون، فالي نبغي نأكد عليه بأنه الحكومة واعية بخطورة الظاهرة في السجن اللي فعلا كنتعوق هاذك الدور

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد المستشار على إثارتم هذا الموضوع الحيوي، لأن اليوم ظاهرة المخدرات في السجون هي ظاهرة مرتبطة بتنامي المخدرات في المجتمع. اليوم الساكنة السجنية تقريبا حوالي 73.000 سجين، فيهم 19% ديال السجناء اللي دخلوا للسجن على ذمة قضايا مرتبطة بالمخدرات، إما في المتاجرة أو في الاستهلاك. إذن، البنية السجنية أصلا فيها تقريبا خمس السجناء لهم علاقة بالمخدرات.

كندخل المخدرات للسجون من ثلاث أبواب رئيسية:

الباب الأول عن طريق القفف اللي كيجيواهم الأسر للسجناء في إطار دعم التغذية؛

كيجيوا عن طريق الإلقاء ديالهم من أسوار ديال السجون، طبعا في إطار النمو الديمغرافي أصبحت الكثير من السجون داخل المدار الحضري ووسط الأحياء السكنية؛

وكيجي الباب الثالث من الموظفين، بعض الموظفين غير الزهاء المرتبطين ربما أحيانا بشبكات وبأمور من هذا القبيل.

إذن هاذ الوضعية كتبين بأنه السياسة الحكومية منذ 2008، منذ ابدات سياسة جديدة على مستوى التعاطي مع السجون، كايئة إرادة في إطار التصدي لهاذ الشيء.

أولا، على مستوى القفف، كاين واحد المجهود اللي كيتبذل، وإن كان بكل مسؤولية، هذا في المستقبل يجب أن يراجع جذريا، اعلاش؟ لأنه أولا الإدارة تستنزف من خلال الموظفين اللي كيتفرغوا لهاذ العملية ديال المراقبة واستعمال السكاكين، وواحد المجموعة ديال الآليات والكاميرات... إلخ.

لمعلوماتكم، السيد المستشار المحترم، أنه في الدار البيضاء مثلا المركب ديال عكاشة فيه تقريبا حوالي 600 موظف، 200 موظف كيتفرغوا لعملية مراقبة القفف، علما بأنه مجموع الزائرين اللي كيجيو للسجون العائلات، يعني سنويا المعدل ديال 2 ديال المليون، فيهم حوالي مليون ونصف قفة، إذن كاين واحد المجهود كيتبذل على مستوى المراقبة، ولكن كيطرح سؤال علاقة الإدارة والدولة والحكومة بالسجون على مستوى التغذية وعلى مستوى الرعاية وقطع هذه الظاهرة اللي هي تقاليد كايئة الآن عندنا في المجتمع.

المسألة الثانية كتعلق بموضوع الأسوار، طبعا اطلعت على سياسات سابقة بأنه كاين مجهود ديال إبعاد السجون من المحيط الحضري، وجعلها في

للمساس بقضية وطننا الأولى، وذلك من خلال تسخير كل الوسائل المادية واللوجيستية، وفي مقدمتها وسائل الإعلام، وذلك لبث الأكاذيب وكل أنواع التضليل، نجد إعلامنا العمومي غارقا في كل صنوف الرداءة والابتذال واستفزاز ذوق المشاهد المغربي، متناسيا دوره في التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية والتصدي للأكاذيب اليومية المفضوحة التي ينشرها أعداء الوحدة الترابية، وخاصة وسائل إعلام جنزالات الجزائر، التي لا تدع فرصة تمر دون بث سموها وأكاذيبها التي تستهدف قضية وحدتنا الترابية.

إن الأمر يقضي اليوم، وفي ظل التطورات التي يعرفها ملف وحدتنا الترابية، تمنع جبهتنا الداخلية، وجعل الإعلام العمومي يضطلع بدوره كاملا في هذا المجال، من خلال بث برامج ووثائق تعرف بعدالة القضية الوطنية، ودعم وتوثيق الإنتاجات التي تهتم بملف وحدتنا الترابية، وتسويقها تسويقا أمثل، حتى يتمكن المشاهد الوطني والأجنبي من وضع صورة واضحة عن حقيقة هذا النزاع المفتعل، وعدم ترك المجال مفتوحا أمام الخصوم لبث أحقادهم.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم:

- ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لضمان قيام الإعلام العمومي بدوره في التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية؟

- وماهي التدابير التي ستتخذونها لتكثيف البرامج والوثائق التي ستتهم بهذا المجال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق، الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر السيد المستشار على السؤال. أولا هل المجهود الإعلامي المبذول كافي؟ غير كافي، ولكن لا يعني هذا أنه ليس هنالك جهد مبذول، أشير فقط بمناسبة المسيرة الخضراء، القناة الثانية دارت 6 ديال التقارير، وكانت عندها مراسلة يومية، وكانت مركزة بشكل أساسي على تغطية الإنجازات التي تحققت على المستوى التنموي في الأقاليم الصحراوية الجنوبية.

الإشكالية أكبر، وفعلا أنا نقول لك بأنه أواخر 2012 وقفنا على تقرير الذي تعد على مستوى الوزارة على الإشكالية الإعلامية، لقينا الخصوم امشوا استغلوا الفترة ديال الربيع الديمقراطي وامشوا كيدوزوا في العالم العربي، على ضوء ذلك تقرر زيارة أول وفد إعلامي عربي في هاذ السنوات الأخيرة، والي زار الأقاليم الصحراوية، والي عاجلنا بها عدد من الإشكالات.

ثانيا، درنا آية ديال الرصد الإخباري يومية، وولينا كخدمو حق الرد،

الإصلاحي وإعادة الإدماج ديال السجناء، ولعل في التقرير الأخير الذي سلم للسادة النواب في إطار مناقشة الميزانية القطاعية في لجنة العدل والتشريع، التأكيد واضح باش نقراه لكم بوضوح فيما يتعلق بإشكالية القفة، حيث هذا حامل رئيسي، هذا يستنزف الأسر ماديا، يستنزف الإدارة في التفتيش والرقابة، ومعبر رئيسي لظاهرة المخدرات، تسجل المندوبية العامة بوضوح: "تعتبر القفة الموجهة للمعتقلين خلال الزيارات المصدر الرئيسي لتسريب مختلف أشكال المنوعات، وتتطلب تعبئة عدد كبير من الموظفين لتأمين المراقبة ومرور الزيارات في أحسن الظروف".

إذن، هذا كين واحد الوعي عند الجميع بأنه عندنا تقاليد كشعب مغربي، اليوم الأسر اللي ما كيديوش القفة للطلبة في الجامعة، في الأحياء الجامعية ولا في الثانويات، كديوها للسجناء.

هذي تقاليد مغربية، اليوم الجميع وعي بأنه ما كانتش المخدرات سابقا بهاذ الشكل، اليوم أصبحت القفة معبر رئيسي وجسر أساسي لإدخال المخدرات للسجون.

اليوم، خصنا نتعاونو في إطار التعاطي مع الظاهرة، في إطار الميزانية ديال القطاع أيضا، أنه يتوجد حل لهاذ المشكل، وغنكونو حدينا من واحد الأصل أساسي لإدخال المخدرات، وذيك الساعة الوظيفة الإدماجية والتربوية للسجن بكل تأكيد سوف تعود إن شاء الله.

أما موضوع الاعتقال الاحتياطي، فالسيد وزير العدل أشار إلى موضوع إصلاح العدالة، من المخرجات المرتقبة تخفيض الاعتقال الاحتياطي للسجون بإدخال العقوبات البديلة، وهذا إن شاء الله من شأنه أنه يصلح هذيك الوضعية ديال الاكتظاظ داخل السجون.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مشاركته معنا في هاته الجلسة.

والآن ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول مساهمة الإعلام العمومي في الدفاع الوطني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول مساهمة الإعلام العمومي في الدفاع الوطني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التوزي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

في الوقت الذي يبذل فيه أعداء وحدتنا الترابية مجهودات كبيرة جدا

أخذ هذا الموضوع لا من طرف البرلمان ولا الحكومة ولا... إذن هناك إخفاق كبير جدا، والإعلام كمنشوفو دور الإعلام الجزائري كيلعب واحد الدور محوري أساسي في ماذا؟ في معاكسة صيرورة التاريخ، لأن القضية الملف عندنا صحيح، احنا عندنا ملف صحيح، ولكن عندنا في الواقع كما يقولوا واحد العدد ديال الناس، عندنا محامون اللي كتحاميو عليه احنا عيانيين.

عندنا ملف صحيح، ولكن ما لقاش شي محامي يكون قوي، يكون الإدراك قوي جدا لكي يدافع عن هاذ الملف القوي جدا، وبالتالي الآن بعد الخطاب ديال جلالة الملك، فالإعلام مطروح عليه الآن، ما يقاوش يجيوا لنا ذوك الأفلام المدبلجة وذاك التخريب وذاك كلشي يجيده، خصنا ندخلو ادروك في حرب إعلامية، حرب إعلامية واضحة بيننا وبين الجزائر، الجزائر تقول، عندها إمكانيات على البترودولار كابين، احنا ما عندناش الإمكانيات، ولكن عندنا التاريخ، عندنا الحكم القضائي ديال لاهاي اللي كان عندنا، عندنا الارتباطات بين سكان أقاليم الصحراء مع الملوك المغاربة عن طريق البيعة، عندنا ملف واقعي صحيح، إذن بالتالي الإعلام ديالنا خصو يلعب هاذ الدور، يدير هاذ الشي اللي تتقول السيد الوزير أن نخلو المجال للأفلام الوثائقية اللي تعرف عن الصحراء، تعرف عن التراث الحساني اللي هو جزء لا يتجزأ من تراثنا المغربي، نهضرو فيما يقع داخل الجزائر، خصنا ما باقينش نحشمو، احنا تيهضرو علينا إلى الجزائر كنهضرو على حقوق الإنسان داخل المغرب، الطامة الكبرى احنا اللي خصنا نهضرو على حقوق الإنسان داخل الجزائر ونبينو للعالم الغربي على أنه ما كاينش حقوق إنسان لا في الجزائر ولا في تندوف.

إذن، خص هذا هو الدور ديال الإعلام ديالنا على أنه يكون أولا ما نكوتوش كنديروا ردود الفعل. الإشكال ديالنا هو ردود الفعل، يجب علينا أن تكون عندنا خطة مدروسة للهجوم للدفاع عن هاذ الملف اللي هو ملف مصيري بالنسبة للمغاربة أجمعين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

ما محتلفش معك، السيد المستشار، أننا خصنا نضاعفو المجهود ونضربوه في 4 وفي 5 متفق معك، وخاصة احنا درنا دراسة على الشبكات الاجتماعية، راه كنعيشو حالة حرب يومية، إلى ابغيت نكون معك دقيق أول تقرير كتقرا على الصباح هو التقرير اللي مرتبط بالإعلام فيما يخص القضية الوطنية، قبل ما تتقول أشنو كتبت الصحافة على قطاع الاتصال ولا شي حاجة أخرى، كنعيشو حرب يومية.

خاصة فاش لقينا جرائد كبرى من دول صديقة ولات كتشتر مقالات، ما ابغيتش أنا نذكر الدول، ولكن لقينا دول. وهاذ الآلية ديال الرصد ثبتت الفعالية ديالها مع الآلية ديال الرد.

ثالثا، لقينا عندنا إشكال في الإنتاج السينمائي، في 2012 فيلم تتجوه الخصوم، تعرض في ثلاثة المهرجانات كبرى، طورنطو وموسكو وبرلين، ابدينا سياسة جديدة ديال دعم الإنتاج السينمائي اللي عندو علاقة بقضية الصحراء المغربية، كان ملتقى في طانطان، خرجنا عدد ديال التوصيات وامشينا كنتقدمو على المستوى الإجرائي، كيف؟

أولا اللجنة ديال الكتاب الأبيض حول السينما المغربية، كان فيها الرئيس ديال مركز الدراسات الصحراوية.

اللجنة ديال دعم الأعمال السينمائية، تعين فيها واحد اللي كان مسؤول ديال الإعلام عند الخصوم، السي البشير الدخيل من المؤسسين ديال الخصوم، الآن من أكثر المدافعين على القضية الوطنية.

إذن، اللجنة ديال دعم الأعمال، اللجنة ديال الكتاب الأبيض.

في الجائزة الوطنية ديال الصحافة، تم استحداث صنف جديد اسمه جائزة الإنتاج الصحفي الحساني، وتم اتخاذ القرار بمضاعفة ساعات ديال البث ديال قناة العيون واللي المجال ديالها راه 5 ديال المليون ديال... لأن حتى الدول الأخرى ديال الحسانية.

إذن على مستوى التلفزيون، على مستوى الصحافة المكتوبة، على مستوى الصحافة الرقمية، وعلى مستوى العلاقات مع وسائل الإعلام الأجنبية، وابدينا كتنطبقو هاذ حق الرد.

واحد من الأمور اللي كسبنا هاذ السنة أنه كان كيتقال بأن الأقاليم الصحراوية إزاء الصحافيين الأجانب ممنوعة، درنا السياسة ديال الافتتاح وارجمنا بها، وداب الآن -جملة الله يجزيك بخير- هاذ السنة لأول مرة الخصوم في المؤتمر ديالهم السنوي والصفيف كيعترفوا بأن الحرب الإعلامية المغرب تفوق عليهم فيها، وقالوها صراحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار الرد التعقيب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع احنا عندما طرحنا هاذ السؤال نريد أن نشير انتباه الحكومة إلى خطورة الإعلام في هذا الموضوع، فإعلامنا بكل صدق بدون مزادة على أنه إلى حد الآن لم يرقم بالواجب، لم يرقم بالدور الذي نحن كمغاربة نتمنى أن يقوم به فيما يخص هاذ القضية الوطنية.

خطاب جلالة الملك كان واضحا في هذا الموضوع، كان هناك فشل في

عكس نظيرتها باللغة العربية.

مما يجعلنا نسائلكم، السيد الوزير المحترم:

- ما هي المعايير المعتمدة في اختيار الإنتاجات السينمائية الوطنية المستفيدة من الدعم المالي العمومي؟
 - وكذلك ما هي الأسباب التي تجعل من الأفلام السينمائية والتلفزية الأمازيغية شبه مستثناة من الدعم المالي العمومي؟
- وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السلام عليكم.

هذا باش نختصر معك واش الدعم اللي كنتقدم للإنتاج الأمازيغي كافي؟ غير كاف، لأنه آخر اللجنة ديال الدعم يالله دعمت 1 بـ 80 مليون سنتيم، فيلم أمازيغي، ولكن المجهود اللي مبذول بالمقارنة مع الماضي تحسن، وهو مجهود معتبر.

أولا أحد الأهداف ديال دعم الأعمال السينمائية من قبل اللجنة اللي هي مستقلة ولي كينص على مسألة التعددية اللغوية والتعبيرات الجهوية والتنوع الجهوي، هذا ما كانش في السابق، ودابا الآن ولي مطروح بشكل واضح، وصدر القرار اللي كينظم هاذ الشي في شتنبر في 2012، ولاحظنا أن هاذ الشي عندو انعكاس.

أيضا بدا العمل في دعم واحد العدد من الأعمال السينمائية، وحتى اللي هي تلفزيونية ولكن درامية أمازيغية عن طريق التلفزيون المغربي. أشنو الحصيلا؟ الحصيلا هنا عندي مثلا الأفلام اللي دعمت ديال السي المخرج محمد مريش، محمد العباري، جمال بن المجدوب، فيلم ثاني ديال محمد مريش، عبد الله تكوتة، وهذي أفلام أمازيغية اللي تدعمت من قبل اللجنة، زائد الأفلام اللي تدعمت في إطار قناة تمازيغت، واللي فعلا اعطت واحد المجهود مهم على مستوى تميم الإنتاج السينمائي الأمازيغي، بل حتى القناة الثانية، القناة الثانية الحصيلا ديالها حاليا على المستوى الأعمال السينمائية المغربية بالأمازيغية، 6 ديال الإنتاجات كبرى، ديال حمو أو نمير، ديال بوتفوناست، تليلا، إزوران، مجموعة من الأعمال... تماما يطو، هذا واحد الفيلم اللي كان شريط مطول وتنجم مع القناة الثانية وبث في البرمجة ديال شهر رمضان الأخير، في الوقت ديال الذروة.

الأمر اللي مطروح وهو أنه التكوين، أشنو المشكل اعلاش الأعمال السينمائية الأمازيغية ما كناخذش نفس الحصة للأعمال باللغات الأخرى؟ وهاذ المشكل راه عندنا حتى مع الأعمال السينمائية بالحسانية، خص الاستثار على مستوى شركات الإنتاج، وعلى مستوى التكوين، وهاذ

شفتي البارح 10 مقالات في الصحافة الجزائرية على المغرب، 10 في اليوم، وماشي غير الصحافة الجزائرية لأن عندنا احنا خلية اللي كنتشغل في الوزارة، خصها تقرا الصحافة الإسبانية والفرنسية والآنكلوساكسونية والصحف العربية، وخصنا نتخذو قرارات في الحين، إما بالاتصال مع السفير في عين المكان باش يتدار حق الرد، أو أحيانا راه كنتخذو قرار الانتقال لعين المكان أو نصيفطو شي واحد، راه الندوة تدارت في واشنطن، اتخذ القرار، احنا الاثنين جاتنا المعطيات خصنا الخميس انكونو تماك.

هذه معركة يومية، ما نقولش كين إخفاق لأنه هما الخصوم ابدأوا الآن، راه خصمك تبعوا أشنو تيقولوا في هاذ الشي راه تدار استطلاع الرأي هما داروه، واعطاه وقالوا راه هاذ الشي قدمتمو في الميزانية في مجلس النواب والأسبوع الجاي راه عندي تقديم الميزانية لأول مرة في الميزانية ديال وزارة الاتصال قدمنا الإعلام والقضية الوطنية، ها الإجراءات اللي كنديو، ها الميزانية اللي احنا غادي نشتغلها بها.

هاذ السنة بسبب القضية الوطنية مولنا 3 الرحلات من ميزانية وزارة الاتصال، أنا كان عندي الورد كيكلفني 10 المليون في القطاع كله، قلت لهم غنحبسو الورد وغادي نلخصو به هاذ الشي ديال التكوين لأن ما عندناش منين غادي نجيبو مصادر، صيفطنا الصحافيين المغاربة امشوا لبروكسيل البرلمان الأوروبي في وقت النقاش على القضية الوطنية، ودابا الفوج الثالث غادي يمشي، والهدف تغطيو كاع الصحافة الوطنية، وماشي فقط غير التكوين، بل حتى المضمون غادي نطلقو ما يسمى بالبوابة الوطنية، أنت برلماني ابيتي تعرف شي حاجة على قضية الصحراء، التاريخ الوثائق، بوابة وطنية اجمال (maroc.ma).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه غياب دعم الإنتاجات السينمائية الأمازيغية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لبسط السؤال.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم.

كما تعلمون أصبحت اللغة الأمازيغية بمقتضى الفصل 5 من دستور فاتح يوليوز لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، لكن بعض المؤسسات العمومية الموجودة تحت وصايتكم لم تستوعب بعد هذا التحول، إذ لازالت تتعامل بمنطق ما قبل الدستور الجديد، فللمركز السينمائي المغربي واللجنة المكلفة بدعم الإنتاج السينمائي اختارت مؤخرا مجموعة من الإنتاجات السينمائية الوطنية التي تستهدف من الدعم المالي العمومي، أهم ما سجلناه ولاحظناه، السيد الوزير، هو شبه غياب الإنتاجات السينمائية الأمازيغية من اللائحة

السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا هاذ السنة وقعنا اتفاقية شراكة مع مجلس الجهة ديال ورزازات للدعم على مستوى السينمائي في ورزازات، زائد الدعم اللي كنعطيو في إطار لجنة الفيلم بورزازات.

ثانيا، تم الاشتغال، كان عندنا الحوار مع روسيا، مؤخرا وزير الاتصال ديال روسيا، نقطة من النقط ديال الاشتغال وهو الإنتاج المشترك مع استثمار المناطق ديال ورزازات، هذا راه في المهم لأن الأمر ما شي فقط غير عندو علاقة مع ما هو ثقافي بحث، وإنما راه كين عندو أبعاد اقتصادية واجتماعية ومستقبلية.

القضية اللي أترثها ديال المضاعفة ديال الدعم هو اللجان كنبقي لجان مستقلة، ويخضع للمنافسة ما بين أصحاب الأعمال، المشاريع، السيناريوهات، هذا ما كيغنيش راه الأعمال الأمازيغية ضعيفة، الفيلم اللي دعم مؤخرا ديال السي أحمد بايدو راه جاء في الترتيب هو الأول متقدم على أفلام مغربية لمخرجين كبار، هذا اعلاش؟ لأن العمل اللي قدمو في نظر اللجنة اللي هي مستقلة كان متقدم، وبان في القرار، قبل السي العبازي، أساء اللي هي وازنة وأعطت عطاءات.

هل هاذ الشي اللي كنديرو كافي؟ راه قلت لك أنا منذ البداية غير كافي، عندنا تحدي اللي خصنا نربحوه وخص دعم الأعمال السينمائية يواكب المشروع الوطني في النهوض بالأمازيغية ومواجهة التحديات المرتبطة بذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هته الجلسة.

والآن ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول التنوع الثقافي المغربي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد جمال سكاك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد الوزير المحترم،

تخر بلادنا بتنوع ثقافي غني ومتنوع، يعبر عن العبقريّة المغربية في مجالات التراث المعماري والفني والموسيقي، سواء كان مكتوبا أو شفها، وهذا راجع إلى طبيعة المغرب وتنوع ثقافته لكونه كان ملتقى الحضارات العالمية في مراحل تطوره التاريخي.

الأمر تم الانتباه ليه، والآن في المعهد العالي للمهن السمعي البصري والسينما تم إقرار إدراج هاذ المعطى، لأنه ما يمكنش نقولو ترسيم والنهوض بالأمازيغية لغة وثقافة وتاريخا وحضارة إلى هاذ الشي ما كانش عندو انعكاس في الحياة السينمائية وفي الإبداع السينمائي.

أخيرا، وزارة الاتصال دارت شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية باش كتبعو هاذ الأعمال، وعندنا دابا الآن شخصية اللي هو السي صلوا اللي كان في اللجنة العلمية ديال الكتاب الأبيض للسينما من أجل تعزيز الحضور، عندنا تقريبا شريك معنا من أجل النهوض بهاذ الأمر، ويمكن من بعد نعطي بعض التوضيحات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الأمين طيبي علوي:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم. ولكن احنا، السيد الوزير، احنا هاذ الدعم الأمازيغي، احنا سجلنا بأنه أنت قلت بأنه كين الدعم ديال فيلم واحد ديال 80 مليون الأخير، هاذ الشي ما كافيش، السيد الوزير، لحقناش هاذ السينما الأمازيغية هي في حاجة للدعم الكافي، وتنسجلو بأن هاذ السينما الأمازيغية هي حاجة المغاربة، وإلى مشاهدة واحد التنوع ثقافي ولغوي، هذا هو (le but) ديالنا احنايا، وابغينا حتى باش، السيد الوزير، ابغينا يكون واحد الدعم المالي لهاذ الأفلام الأمازيغية سواء على مستوى الإنتاج أو على التكوين السينمائيين فيما يخص الأفلام الأمازيغية، وكذلك باش يكون هاذ الشي مجسد في المجال ديال الفن بصفة عامة، وكذلك في السينما المغربية بصفة خاصة.

وابغيناكم، السيد الوزير، باش تخلقوا واحد المعاهد أمازيغية خاصة لحقناش كين غياب ديال المعاهد الأمازيغية ديال التكوين، إلى لاحتنا كين هاذ الشي غير في ورزازات، وورزازات ما كافيش، وكين حتى الغياب ديال الأفلام كانت موجودة في ورزازات والآن انقرضت، ما عرفناش أشنا هو السبب، ت يخص الصيانة ديال تلك المراكز السينمائية ديال ورزازات، وبالتالي ت يخصنا حتى تكون واحد المعهد ديال المعاهد السينمائية في المنطقة ديالنا اللي محتاجة لهاذ الشي في الجهة ديال مكناس-تافيلالت، خاصة في الراشدية عندنا مناظر خلافة وفي تافيلالت ومنطقة زاكورة ولا تنغير هذي كاع مناطق تتكلم الأمازيغية.

لنا، لايد، السيد الوزير، متفكروا في هاذ الشي ويتم حتى التسويق على خارج بلدان المغرب اللي فيها الجالية ديال الخارج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، انتهى الوقت السيد المستشار، تفضل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد جمال سكاك:

السيد الوزير،

كأينة مجهودات ولكن قليلة، السيد الوزير، اعلاش؟ كايين بعض الفنانين اللي ما عندهم شغلة صحية، وكايين بعض الفنانين اللي تينقرضوا وكايين جمعيات اللي هما تيديروا شراكة مع وزارة الثقافة ومع المعهد الأمازيغي وكايين مع مجالس إقليمية.

وذاك الدعم اللي تيعطيو تيديروا شراكة تيحطوا طلبات ديالهم في شهر يناير وتتوقع الشراكة في شهر فبراير والدعم ما تيقبطوه حتى لديسمبر في آخر العام، كيفاش هاذ الجمعيات كيفاش غادي ببولوا وهما اللي تيجمعوا لنا هاذ التراث الأمازيغي والأحواش والمهرجانات، وتكون عندهم واحد البرنامج اللي هو خصهم يطبقوه بحال في شهر 3 أو في شهر 4، والجمعيات راكم تعرفوهم قليل عندهم ذاك الشيء، هما غير تطوعيين، وابغيناكم، السيد الوزير، باش تشرفوا على هاذ الشيء، وابغينا الدعم ديال هاذ الجمعيات اللي هو مهم، وهو اللي تيجمع لنا هاذ الشيء كامل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

بالفعل، السيد المستشار، وزارة الثقافة تخصص ميزانية تناهز 6 مليون درهم لدعم الجمعيات الثقافية، تهم ما يفوق 100 جمعية ثقافية مدعمة من طرف وزارة الثقافة، هناك صعوبات لجعل الملفات ديال هاذ الجمعيات اللي في كثير من الأحيان تتكون جمعيات محلية اللي ما عندها شغلة الإمكانيات باش تنتقل إلى الرباط لضبط الملف الإداري، هناك مساطر إدارية لتقديم هذا الدعم.

ونذكر كذلك بأن وزارة الثقافة تنظم وتدعم مجموعة من المهرجانات التراثية اللي تتعطي فرص للاشتغال لعدد كبير من الفنانين اللي تيشغلوا في المجال التراثي، أذكر على سبيل المثال 22 مهرجان تنظمها وزارة الثقافة بمبلغ 13 مليون درهم سنويا، تستهدف الترويج لمختلف التعابير الفنية والتراثية وتشجيع المبدعين، ضامنا لاستمرارية هاذ الفنون والحفظ من الضياع والاندثار، مثلا المهرجان الوطني لفن العيطة بأسفي، مهرجان أحيديوس بعين اللوح، مهرجان الطرب الغرناطي بوجدة، ملتقى سجالسة لفن الملاحون بالريصاني، مهرجان الروايس بأكادير، مهرجان أحواش بوارزازات، مهرجان الأندلسيات بشفشاون، بالإضافة إلى بعض المهرجانات التي تعنى بالتراث

السيد الوزير، سؤالنا هو: هل من مجهود للوزارة لتوثيق وتجميع هذا التراث وحمايته من الضياع والاندثار؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

بالفعل، السيد المستشار، المغرب يتميز بتراث ثقافي غير مادي غني ومتنوع في مختلف تجلياته، من تعابير شفوية، تقاليد، حرف، من فنون الغناء والموسيقى، ألعاب تقليدية... إلخ، وكلها معبرة عن أصالة وتجذر الحضارة المغربية المتنوعة الروافد. وتمثل مجهودات وزارة الثقافة لحفظ وصون هذا الموروث الثقافي غير المادي في عدة مستويات:

المستوى الأول هو الحفظ والتوثيق، حيث تعمل وزارة الثقافة على توثيق جانب مهم من هاذ التراث الثقافي الموسيقي والغنائي الشعبي لإيقاده من الضياع، هكذا تم تسجيل أقرص مدججة لمختلف الألوان الغنائية والتراثية الشعبية، ومنها موسيقى أكناوة، الموسيقى الأندلسية، الطقطوقة الجبلية، الموسيقى الحسانية، أحيديوس، أحواش، العيطة، الملاحون، الغرناطي... إلخ، الموسيقى الأمازيغية لمنطقة سوس، غناء الريف، مجموعة من الأمداح والقصائد الدينية، وغيرها.

على مستوى توثيق التراث الشفهي، تنحصر كذلك في الوزارة على تدوين العديد من النصوص الشفهية، على سبيل المثال أصدرت وزارة الثقافة عملا انطولوجيا ضخما في 5 أجزاء، يضم الأمثال والأزجال المغربية تحت عنوان تاريخ الأمثال والأزجال في الأندلس والمغرب للدكتور محمد بنشريفية، وكتاب قاموس الأحاجي الشعبية المغربية للأستاذ أحمد الزيايدي، وقصائد شعرية حسانية للطالب بوي العتيق ماء العينين، وكتاب الرايس محمد الدمسيري، قصائد أمازيغية مختارة للأستاذين أحمد عصيد والأستاذ محمد مستوي.

كما تعمل في وزارة الثقافة على نشر عدد من الدراسات التي تتناول هذا التراث الشفهي ورهانات تدوينه، كما نخصص مجلة الثقافة المغربية ومجلة المناهل اللي بعض الإصدارات ديالها اللي تتقدم فيها مقاربة لتدوين هذا التراث.

في هاذ الشأن مؤخرا هاذ المجلات خرجوا مواضيع أساسية فيما يخص الأدب الشعبي المغربي والتراث والآثار المغربية، كما نشغل على صعيد القوانين لدعم هذا التراث الثقافي غير المادي.

شكرا.

ارتفع بكثير.

الإشكالية ما هي، السيد الوزير؟ هو أنه هنالك إشكالية في إطار حجية محاضر مفتش الشغل بعد ضبط المخالفات، لماذا؟ لأنه القاضي يعتبر أن المفتش كطرف في المسطرة القانونية، وهذه إشكالية كبرى وما كيمش الاعتراف بمفتشية الشغل كمؤسسة كذلك تشتغل في مجال حماية المأجورين وحماية كذلك المقاولات.

الآن كان السؤال ديالنا موجه للسيد وزير العدل على مآل هاذ المحاضر، ولكن أتم كسؤول على وزارة التشغيل كنظن من واجب القطاع ديالك باش يكون هناك تنسيق وتعامل وتبادل المعطيات بين مؤسسة اللي تابعة لكم اللي هي مؤسسة مفتشي الشغل، وبين المحاكم وبين وزارة العدل، هاذ الشي اللي ما كيمش، وبالتالي الآن كايته إشكالية كبرى، وخاصة أن عدد المفتشين هو جد ضئيل، والمناصب المالية التي خصصت لسنة 2014 جد ضئيل.

إذن، سؤالنا، السيد الوزير، ما هي الإستراتيجية ديالك في إطار هاذ التنسيق؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضل السيد الوزير في إطار الإجابة في ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

ابغيت بالطبع نشكر على السؤال ديالك كما قلت في التقديم ديالك وحا سؤال يعود إلى سنة 2011، ولكن ما زال يحتفظ براهنته، طبعاً نحن واعون بهذه الإشكالية ديال المحاضر ومآل المحاضر ديال مفتشية الشغل.

ابغيت نقول فقط ونذكر السيدة المستشارة المحترمة أننا في وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية حريصين أشد الحرص على بالطبع احترام حقوق الشغيلة واحترام مدونة الشغل.

وفي هذا الاتجاه، الجهاز ديال مفتشية الشغل تيقوم بأعمال يستحق عليها التنويه، عمل كما قلتي بالضبط رغم قلة عددهم كيقوموا بواحد العمل واحد العدد كبير ديال المراقبات وديال الزيارات فيما يخص المؤسسات التي لا تحترم.

غير فقط للتذكير، والأرقام اللي قدمت صحيحة مثلاً بالنسبة لسنة 2013، تسعة أشهر الأولى قامت مفتشية الشغل بتحرير 189 محضر المخالفات، بالطبع وأنا متفق معك أن في كثير من الأحيان حينما نحال هذه المحاضر على النيابة العامة تبقى مع كامل الأسف رهينة الرفوف ولا حبيسة

الشفهي المغربي، نذكر منها المهرجان الوطني للزجل بين سليمان وملتي الغناء والشعر الحساني بالداخل.

هذا مجهود كنقومو به، كندعمو كذلك مجموعة من الجمعيات المحلية لتنظيم المهرجانات التراثية بمبلغ يفوق 4 مليون درهم، هذا تعني بأن ما بين الميزانية المخصصة لدعم الجمعيات الثقافية وتنظيم المهرجانات ودعم تنظيم هذه المهرجانات هناك ميزانية تفوق 25 مليون درهم لدعم هاذ المجال التراثي الموسيقي العريق اللي هو جزء لا يتجزأ من التراث الوطني، هذا هو المحدود، هذا... انطلاقاً من محدودية الإمكانيات نتعتبرو في وزارة الثقافة هذا جهد لا بأس به، بطبيعة الحال كلما تتوفر لنا الإمكانيات، كلما تقدم دعم...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية، والسؤال الأول حول مآل المحاضر المنجزة من قبل مفتشي الشغل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بداية، عندي ملاحظة وهو أنه الإحاطة اللي دار الفريق الاشتراكي وهي تهم موضوع الساعة والمواطنين خصهم يعرفوا بأنه من حق الفريق الاشتراكي باش يدير ذلك الإحاطة على العنف ضد النساء واللي باقي كيتواجد داخل البرلمان.

الآن السؤال، ملاحظة أولية في السؤال هو أنه وضع هذا السؤال في 2011، ووجه إلى السيد وزير العدل آنذاك، ولكن نفاجاً في الفريق بأنه وجه السؤال للسيد وزير التشغيل ما كين مشكل، ولا زال موضوع الساعة وسوف نناقشه.

الآن كنعرفو بأنه بمقتضى الفصل 539 من مدونة الشغل يقوم الأعوان المكلفون بتفتيش الشغل بمعاينة المخالفات المتعلقة بأحكام هذا القانون وبمقتضياته التطبيقية، وعند ثبوتها يكونون ملزمين بتحرير محاضر حول الموضوع في ثلاث نظائر، يوجد واحد منها في المحكمة المختصة من قبل المندوب ويوجه الآخر للمندوب الإقليمي للشغل.

في هذا السياق، بلغ عدد المحاضر الموجهة في هذا الشأن إلى السادة وكلاء جلالة الملك ما يفوق 934 محضر في 2011، الآن عدد المحاضر راه

بين القطاعين لمصلحة الأجير، لأنه ولو كنحن المحكمة للمشغل بالتعويضات، هناك الأجير ما كيندمجش في التضامن الاجتماعي، ما كيندمجش في (CNSS³)، واتما كنعرفوا عدد المصريح بهم في التضامن الاجتماعي، رغم كنعكون الإشكالية ما كينتمش التصريح ديالهم.

إذن، أولا هاذ التقص في الموارد البشرية.

ثانيا، من مصلحتنا، من مصلحة بلادنا، باش يمكن لنا نجلبو المستثمرين أكثر، باش تكون المقاولو والأجير محمي من كل المخالفات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

بسرعة، السيدة المستشارة. أنا قلت لك أن الإشكالية مطروحة، ما كنعالجش بهاذ السرعة.

نحن سنحرص بالطبع، أولا تنفيذ واحد العدد ديال التوصيات، وسنواصل الحوار مع زملائنا في وزارة العدل، بالطبع دون المساس باستقلالية القضاء، لأن القضاء مستقل على أي حال، وكنعترموه، ولكن احنا اللي علينا هو غادي نحيلو، تنقومو بالواجب نتاعنا فيما يخص هنا في وزارة التشغيل، فيما يخص مفتشية الشغل، وحرصت شخصيا لتوجيه دعوة إلى لا المندوبية ديال الشغل ولا المفتشية ديال الشغل باش يكونوا نزهاء في العمل ديالهم، باش ما ينحازوش لهاذ الطرف أو ذاك.

نحن ما بيمنا هو أن تطور دولة الحق والقانون، وأن نحمي حقوق العمال وحقوق كذلك المقاولو، لأن جميع الأطراف ديال الإنتاج خصها تحمي القوانين ديالها، وعلى الجميع أن يخضع للقانون، ولا أحد لا يمكن له أن يضع نفسه خارج القانون.

حتى فيما يخص الجانب اللي تعرضت لو، السيدة المستشارة المحترمة، السلامة الصحية والسلامة المهنية، عندنا فيها محاضر وملاحظات، إلى غير ذلك، ولكن هاذ الشيء يعني... غادي نستمر ونتعاونو جميع مع النقابات وفي إطار الحوار الاجتماعي باش يمكن لنا نتغلبو على واحد العدد ديال القضايا اللي كنهم مجال الشغل.

الأمر معقدة، وبلادنا بالطبع كتقدم رويدا رويدا باش نتغلبو على المشاكل المطروحة على المستوى الاجتماعي بالأساس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والآن السؤال الثاني موضوعه معاناة الأجراء مع الصندوق الوطني

الرفوف وما تتلقاش المال ديالها فيما يخص المتابعات والأجراء. لهذا الغرض، وتفايدا لهذه الإشكالية، تم عقد اجتماع بين الوزارتين، وزارة التشغيل ووزارة العدل، لا بأس أنني أذكر بعجالة أهم الخلاصات التي توصلنا إليها، أولا هناك خمسة ديال الخلاصات أساسية أو ستة:

- الخلاصة الأولى: استعداد وزارة العدل لبذل مزيد من الجهود للإسراع في البت في النزاعات المعروضة على المحاكم؛

- الخلاصة الثانية: الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الأجراء؛

- الخلاصة الثالثة: تكثيف التواصل الدائم بين وزارة العدل والمنظمات النقابية عبر البريد الإلكتروني أو عبر المصالح المختصة بالشكايات؛

- رابعا، تعزيز التنسيق بين وزارة العدل ووزارة التشغيل في مجال تفعيل محاضر المخالفات والجرح المتعلقة بالشغل كالية قانونية لضمان التطبيق الفعلي لتشريع الشغل وقانون الضمان الاجتماعي؛

- خامسا، الدعوة إلى مراجعة الإطار القانوني المنظم لتنفيذ الأحكام في أفق تبسيطه؛

- وأخيرا، وهذا مقترح مهم، خصنا نعملو عليه، دراسة إمكانية إحداث محاكم اجتماعية مخصصة في قضايا الشغل والضمان الاجتماعي، لأن في غالب الأحيان...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيدة المستشارة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير.

هناك إشكالية كبرى، المقاولو والمشغل تيقول بأنه مظلوم لأنه مفتش الشغل أحيانا هناك ضغوطات من النوع اللي كنعرفوا، كذلك مفتش الشغل كيقول هناك ضغوطات من طرف القضاء ومن طرف بعض المسؤولين في المحاكم.

احنا في الاتحاد الاشتراكي، نحن ضد الفساد سواء من طرف المفتشين أو من طرف القضاء، ها الأولى، ومع تخليق الممارسات المهنية في جميع المجالات.

ثانيا، ماذا يقع الآن؟ هناك مقاولات، السيد الوزير، التي تستعمل مواد مضرّة بالجسم، والطبيب المفتش كيم الإحصاء ديالو عليها، وتيقو ضغط على الأجراء باش يسحبوا هاذ التصريح بالمرض المهني مثلا، ما كيقدر يدير لا مفتش الشغل شي حاجة، ولا الطبيب مفتش الشغل. هنا راه كايبة إشكالية، واحنا كنوضعو مصلحة الأجير ومصلحة المواطن فوق أي أي اعتبار.

بالتالي، الآن هاذ المسألة هذي راه كتطلب باش تكون تضافر الجهود

³Caisse Nationale de Sécurité Sociale

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

حقيقة، كما قلتم السؤال دياكم له راهنية ومنهم به ويحظى باهتمام الحكومة وباهتمام الوزارة بصفة أدق. كنشكركم كذلك لكونكم مازالين ثابتين في الحكومة أنها ممكن تحارب الفساد، وهذا أمر إيجابي يجعلنا أننا نساعدو ونشتغلو جميع، كبرلمان وحكومة معا، لأن الذي يهم هو مصلحة البلاد قبل كل شيء.

في هاذ الإطار، السيد الرئيس، أولا كنتستعملوا كلمة تواطؤ، أنا متفق معك، إذا كانت عندكم حالات بعينها ديال التواطؤ، يمكن لنا نثبتو التواطؤ أنا مستعد تتخذ الإجراءات اللازمة وأقولها أمام الملء، أمام الرأي العام، الحكومة مستعدة تحارب الفساد، نحن لا نقبل بالتواطؤ أبدا.

كانت هناك، واتما كنعرفوها، السيد المستشار المحترم، وأعرف الاهتمام دياكم بهاذ الجانب النقابي وبجانب القضية العالية، كانت هناك نواقص في الماضي، الآن الوضعية ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحسنت بكثير، وعلينا أن نسجل ذلك بكل اعتزاز وافتخار.

كانت عندي جلسة عمل، واليوم قبل ما نجي عندهم، تناقشت بتفصيل مع السيد المدير ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، باش نتأكد من هاذ القضايا، أولا نسجلو أن نسبة الآن التصريح في الضمان الاجتماعي تضاعفت في الخمس السنين الأخيرة، رجعنا الآن 80%، انتقلنا من 50 - 40% إلى 80% ديال الناس المصرح بهم في الضمان الاجتماعي، هذا أمر إيجابي، خصنا نسجلوه، خصنا نسجلوه.

ثم ثانيا، باش نوضعو حد لما يسمى بالتواطؤ، المسؤولين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما ابقاوش كيسفظو واحد المفتش، تيسفظوا فريق ديال العمل، ثلاثة ديال الناس كيمشيو دقة واحدة، وهاذ الثلاثة كلهم كلهم غادي يكونوا متواطئين، ما اجتمع قومي على ضلال، لا بد يكون فيهم شي واحد ولد الخير من هاذ الثلاثة، وبالتالي يعني كناخذو الضمانات اللازمة باش تكون الأمور تمر في أحسن حال.

ولعل الأرقام المتوفرة، باش نعطيكم مثلا ما بين 2004 إلى 2007، من 2008 إلى 2012 الأمور تغيرت رأسا على عقب، لا فيما يخص الكتلة ديال الأجور المسواة، ارتفعت بـ 344% خلال هاذ المرحلتين، 344% رقم خيالي.

فيما يخص قطاع الوساطة والحراسة والنظافة، ملي كان فيها بالطبع ضعف التصريح بزاف في هاذ القطاعات هاذو، إذن كين تحسن، وكين تحسن كذلك في قطاع التعليم الخاص بواحد النسبة لا بأس بها، تقريبا تضاعفت 98%، إلى غير ذلك من الأشياء.

يعني ربما ما زال بؤر، نقط الضعف كايته، ولكن غادي نعمل بمساعدتكم وبمساعدة النقابات، بمساعدة الفاعلين والشركاء الاجتماعيين باش أننا نتغلبو

للضمان الاجتماعي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواني المستشارات،

سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية اليوم له راهنيته، السيد الوزير، نظرا لانعكاساته الخطيرة على المجتمع، وهو المتعلق بمعاونة التشغيل المغربية مع بعض أرباب الشغل الذين لا يحترمون القانون، ولا يصرحون بعدد الأيام الفعلية من العمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

والمؤسف كذلك هو أن هناك تواطؤ مع المسؤولين عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، خاصة المفتشين، مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعرفون كل المعرفة أن المهنة لا تتوقف، لها استمراريتها، غير أن الأجير لا يحظى بالتصريح بعدد الأيام الفعلية كل شهر، الشيء الذي سيرمه مستقبلا عندما يصل إلى التقاعد، ولن يصل طبعاً إلى العتبة، الذي أسميها عتبة مسؤولية، 3240 يوم، هاذ العتبة هذي اللي جا فرضها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولحد الساعة هاذك الأجير اللي تبتم التحايل عليه من طرف بعض المشغلين وبعض مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتبقى عالية على المجتمع، تيوصل لسن التقاعد وما يكوونش استوفى الشروط القانونية لولوج الحق في التعويضات على التقاعد. علما اليوم هاذ الشيء كولو ولي معروف، ولحد الساعة احنا عندنا أمل في هاذ الحكومة اللي قالت أنها جات للإصلاح، جات لمحاربة الفساد، إيوا آرى لنا آسيدي.

الصفقات العمومية، اليوم تنلقاوها في وزارات محترمة، في وزارة التعليم، في وزارة الصحة، كين صفقات عمومية والأجراء لا يحطون بحقيهم باحتساب أيام العدد الفعلية المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيد الوزير،

أنا نتأكد اليوم وعندني أمل كيف الأمل اللي عند التشغيل في الحكومة اللي قالت أنها ستحارب الفساد، وستعمل على وضع حد ما بين واحد العهد ديال الاستهتار إلى تطبيق القانون، أين هي هذه الحكومة؟ فالرجاء العناية ومعرفة مدى اهتمام الوزارة اتناكم بهاذ المعضلة الكارثية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة عن السؤال.

تطر بها الأمطار، جاءت نتيجة ديال تضافر الجهود، احنا لا نكر الجهود ديال النقابات، بل الأكثر من ذلك الحكومة تلح باش تكون عندها نقابات مسؤولة، قوية، فعالة، نزيهة، ذات مصداقية، هذا أمر بديهي لمصلحة البلاد، والحكومة كتعول على هاذ الشئ باش تكون عندنا نقابات من هاذ الشكل هذا.

ولذلك، خصنا نشتغلو جميع، أما نينيو غير العيوب فقط، لا ينفعنا ذلك في شيء، نينيو العيوب فعلا ولكن خصنا نقولو واش هاذ البلاد كتقدم ولا ما كتقدمش، ما خصناش نديرو الستار على عينينا، راه البلاد تتقدم والحمد لله، ربما ما كتقدمش بذاك الشكل اللي ابغينا كاع احنا، عندنا الطموح أكثر، ابغينا نتقدمو بسرعة، وأنا معكم، ولكن التقدم هذا تيجي بالعمل المشترك، بالعمل اليومي، بالتعبئة، احنا كنشتغلو في هاذ الاتجاه، تقوا فينا اشوية الله يرضى عليكم، تقوا فينا وغادي تشوفوا النتائج فيما بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه وضعية شغيلة ميناء طنجة المتوسطي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤال الفريق الاستقلالي يتعلق بالميناء المتوسطي وما له من أهمية في المجال الاقتصادي.

طبعا يعتبر ميناء طنجة المتوسط قاطرة المغرب التنموية نحو العالمية، حيث عرف المغرب شبكة من الموانئ مطابقة للمواصفات العالمية نتيجة سنوات من العمل الجاد في مجال الاستثمارات المكثفة والتطورات المتعددة، وباعتبار هذه الموانئ مجالا حيويا وبوابة أساسية بالنسبة للتجارة الخارجية والنقل البحري، إضافة أنها تشكل حاضنا مهما وكبيرا لتشغيل اليد العاملة، حيث يعتبر الميناء المتوسطي واجهة اقتصادية واستراتيجية ذكية وفعالة بامتياز، نظرا للدور الهام الذي يلعبه في المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث استطاع أن يحقق اندماجا مهما عبر شبكة المبادلات الدولية بين أوروبا وآسيا وأمريكا وإفريقيا، الشيء الذي يتطلب تشخيصا دقيقا للوضعية الاجتماعية للشغيلة بالميناء، والعمل على حل مشاكلها لضمان استقرارها وتأهيلها كي تلعب الدور المنوط بها.

وللتذكير، السيد الوزير، أن الميناء المتوسطي طبعا قطع أشواطاً جد جد متقدمة في المجال الاقتصادي، وهذا بفضل كذلك اللي كنساهم فيه

باش نضمنو على حقوق ديال الشغيلة التي تهمنا أولا وقبل كل شيء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

السيد الوزير المحترم،

احنا كفريق استقلالي ما انطلقناشي من العبث، كيف تفسرون وكيف يفسر الرأي العام الوطني مؤسسة تشتغل لعدة سنوات عملها دائم ومستمر، الأجير قضى أكثر من 10 سنوات عمل بدون توقف ولا يصل إلى الحد الذي هو معروف 3240 يوم؟

هناك تواطؤ سافر، علينا أن نحصي الشركات المستمرة في عملها، ونحصي العمال الرسميون وسنجد الهفوات الكبيرة، أنا الآن دائما أنزه ذوي الضائر الحية من المفتشين ومن أرباب العمل، غير أننا علينا أن نهتم ونكتف بمجمودنا، خاصة الصفقات العمومية اللي في وزارة الصحة، وزارة التعليم، وزارة المالية، آجيو نراقبو منظمات، حراس، الحراس اللي كاينين في البيان ديال المؤسسات، راه ما كاينش التصريح نهائيا، اللهم من كان محظوظا سيحظى بواحد العدد الأيام بسيطة باش ما يخلصناشي عليه هذاك المشغل.

كنت كنتي من الوزارة دياكم أنها تضبط وتلزم جميع الإخوة هذوك اللي كيستافدوا من الصفقات العمومية بضرورة احترام الحد الأدنى للأجور وضرورة الانخراط والتصريح للأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

واحنا اليوم مع العمال، غادي نقول لي النسبة انخفضت، السيد الوزير، راه بوعي العمال والتأطير النقابي، ما شي من اجتهاد الحكومة، العمال أصبحوا يتوافقون على النقابات التي تؤطرحهم خشية التحايل عليهم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

المستشار المحترم،

أتم لا تنطلقون من العبث، وأنا معكم، واش هذا يعني أننا احنا ننتقل من العبث؟ حتى احنا لا ننتقل من العبث، إذن ربما الحقيقة تكون بين... يعني باش الواحد ما يكونش مطلق في الأحكام، في الحياة خصها تكون النسبية، وخا اتما مسؤول نقابي وبرلماني، أتم كناضلوا ونحن نقدر النضال ديال العمال، بالطبع ما حصل عليه المغرب من امتيازات ومن مكاسب لم

مع مختلف التنظيمات النقابية ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين أننا باش ندبرو جميع هاذ الوضعية لأن ماشي مصلحة بلادنا أنها تكون قلائل اجتماعية، هاذ الشئ سيضر بالمصلحة الاقتصادية، واحنا غادي نحرصو باش تكون إن شاء الله الطمأنينة وظروف العمل، واحترام حقوق الشغل اللي يمكن لنا تقدمو بلادنا، ولاسيما أن هاذ الميناء راه مطالب في السنوات المقبلة غادي ياخذ واحد الحجم كبير، حولو هاذ المنشآت، راه مدينة غادي توقع تهايا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلي السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

دائما نحن في فريق الاستقلالي لا ننطلق من العيب، وحين نقول لا ننطلق من العيب لا نتهم الآخر أنه عيب، هذا ملاحظة أولى.

ثم أقول لكم، السيد الوزير، ميناء المتوسط معلمة اقتصادية كبرى، لا يجادل فيها أحد، ولكن أليس عبثا ألا تتوفر على النقل لنقل المستخدمين؟ أليس عبثا ألا يكون هناك ضمان اجتماعي كما قالت زميلتي في الاتحاد الاشتراكي وأخي في حزب الاستقلال؟ ألا يكون عبثا محاربة العمل النقابي والتنصيب على النقابة الوحيدة؟ ألا يكون عبثا حين تقول الحكومة أنها ليست عابثة وليس هناك حوار اجتماعي والنقابات مغيبة من الميزانية؟

إذن، هذا ليس عبثا؟ حين نقول شيء، فإننا نحاول أن نرفع مجموعة من التطلعات التي تعاني منها الشغيلة إلى الحكومة، لا لنتهمها، بل لأننا هنا نراقب عملها، ونوصل هذه التطلعات إلى هنا، لماذا؟ لكي نعمل جميعا، نحن وأتم، على حلها، لأن، السيد الوزير، العيب يكمن أين؟ كين جوج ديال الشركات عندهم تما، واحدة كارية رصيف بسبعة المرات أكثر من الشركة الأخرى، إذن هذا ماشي عبث؟ الأخرى باش يدخلوا فلوسهم ما كيغطيوش للناس (SMIG⁴)، ما كيخلصوش عليهم (la CNSS)، هذا ماشي عبث؟ واش هذا منطقي؟

إذن، هنا خصنا تدير بحث وتقضي تما وعاد تجاوبنا بالعيب ولا ماشي عبث، ولكن نحن نقول بأن الحكومة لا تعبث، ولكن عليها أن تنصت لصوت المعارضة، لأننا لا نقوم بمعارضة لا لفرص العضلات ولا بهلوانية بقدر ما هي حب للوطن.

الطبقة الشغيلة.

من هاذ الجانب هذا، نسألكم، السيد الوزير: ما هي التدابير المزمع اتخاذها لمعالجة وضعية شغيلة الميناء المتوسطي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم.

أود أن أشكر بداية السيد المستشار المحترم والفريق الاستقلالي على اهتمامه بهذا الموضوع، اللي كيم حقيقة كما قال السيد المستشار المحترم واحد المنشأة من الأهمية بمكان بالنسبة لاقتصاد بلادنا.

في الحقيقة يمكننا نفتخر كمغاربة بهاذ الإنجاز ديال الميناء المتوسطي اللي غير المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الشمال، وأعطى في الحقيقة الحمد لله المؤهلات ديال التقدم ديال الجهوي والتقدم ديال بلادنا.

ليكن في علمكم، السيد المستشار المحترم، أن في هاذ الميناء عندهنا تقريبا حوالي 50 مقالة اللي كنتشغل داخل الميناء، وهذا شيء مهم، ومقالات ذات حجم كبير، في غالب الأحيان كنتنمي إلى الشركات الدولية المتعددة الجنسية، ثم كنتشغل هاذ المقالات 3020 أجير ومستخدم، يعني واحد القدر لا بأس به.

بالطبع عرفت واحد المدة معينة، عرف الميناء واحد مجموعة ديال النزاعات، نزاعات ربما بفضل المعاملة والتعامل ديال بعض المسؤولين اللي ما تعاملوش بصفة ذكية مع النقابات.

وأنا كيمكن لي نقول لكم، السيد المستشار المحترم، أن في الظروف الراهنة الآن في الوقت اللي كنتكلم فيه، ما كاينش تما شي نزاع يدعونا إلى القلق، نظرا أولا للمندوبية ديال التشغيل، وكنتشغل بالتنسيق مع السلطات المحلية ومع المنظمات النقابية المتواجدة في إطار حوار والتغلب على مختلف القضايا، وكنحرس شخصا وكنقول لها...

فيما يخص هاذ المنشآت بحال هاذ الشئ ديال الميناء المتوسطي، واحد العدد ديال المقالات الكبرى اللي كنتشغل الآلاف ديال الناس كنتبعضها يوميا، بالتلفون و (le mail) باش تكون عندي معطيات في حينها (en temps réel)، في الوقت، اعلاش؟ لأن ما ابغيناش يكون تما شي نزاع ولاسيما احنا في وسط ديال عالم ديال التواصل، يمكن يكون نزاع صغير، كيمكن لو يتعرف في العالم، ويقولوا راه المغرب ما فيهبش الاستقرار الاجتماعي ولا ما فيهبش.

احنا ابغينا نحرصو باش يكون الجميع حريص على احترام الشغل، وكندفعو المقالات باش نحرص على الشغل والحق النقابي، كانت تجاوزات في الماضي، ولكن الحمد لله تمكنا نتغلبو، وغادي نتبعو بالطبع معكم ونتبعو

⁴ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

الصندوق ليؤدي الدور الذي من شأنه خلق، إلا أنها لم تف بالتزاماتها، وها هي الحكومة الحالية التي عقد عليها الشعب المغربي آماله في الإصلاح، لازالت تماطل في تقديم حلول واقعية وتتهج فقط سياسة التزقيع بنظام المقايضة.

وهنا نندهش، السيد الوزير، ونصاب بالصدمة لما نجد أن هذه الأرقام الخاصة بصندوق المقاصة لا تخدم المواطن البسيط والفقير، فعلى سبيل المثال المواد البترولية مدعمة بأكثر من 83,6% من ميزانية صندوق المقاصة، ومادة السكر تكلف الميزانية أكثر من مليار ديار الدرهم، أما بالنسبة لدعم الدقيق فأرباب المخازن والمطاحن هم المستفيدون وليس الفقير الذي يشتري الحبز بـ 120 سنتيم.

وعلى هذا الأساس، نسألكم، السيد الوزير، على الشكل التالي:
- هل تفتقرون إلى القدرة على إصلاح صندوق المقاصة وجعله صندوقا للفقير والمستضعفين، لا صندوق لدعم الأغنياء؟
- وما هي العراقيل التي تواجهونها بعيدا عن المزايدات السياسية التي لا تخدم المواطن في شيء؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون

العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الموضوع ما خصشي يكون عندنا فيه مزايدة سياسية، خصنا نعرفو بعد اعلاش كنتكلمو، هذا هو السؤال الأول.

هاذ الصندوق تأسس في عام 1941 أثناء الحرب العالمية الثانية وابقى مستمر، اليوم هاذ الصندوق ما هواش مصايب لا للفقراء ولا للأغنياء، هو صندوق مصايب باش يضبط واحد النوع ديار الاستقرار ديار مواد اللي كتروج في السوق، لأنه واحد العدد ديار المفاهيم، واحد العدد ديار الهضرة حول هاذ الصندوق.

اليوم صندوق المقاصة كيدعم ثلاثة المواد بترولية، فـ (les hydrocarbures)، ليصانص الممتاز، الكازوال ديار اللي كنتستعمل في السيارة واللي كنتستعمل في واحد العدد ديار الآلات، والكازوال الفيول (industriel) رقم 2 اللي اتتا كتعرفوا الاستعمال ديارو بالأساس في إنتاج الكهرباء.

مادة أخرى كيدعمها الصندوق هي الغاز اللي في القرعة ديار 12 كيلو،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة والسادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي. بالطبع أنا كنتقدرم بالدور دياركم في العمل وفي الساحة، أنا ما كنتكروش، أنا ماشي... أنا اللي يمكن لي نقول لكم، السيدة المستشارة المحترمة، في اتصالي مع المندوبين، كان عندنا لقاء وحرصت وقلت لهم بالواضح أنا لا أريدكم أن تكونوا منحاين إلى هذا الطرف أو ذاك، المهم هو الحيدار وتطبيق القانون، وتعاملوا مع النقابات بالتساوي.

بالنسبة لي ربما أنا كنتعرف على حسب ربما تكون معلومات خاطئة، كنتعرف بأن كانت هناك انتخابات ديار المندوبين ديار العمال بطريقة ديمقراطية، ما يمكنش لي، السيدة المستشارة، نقول واش هذا اللي ربح ولا اللي ما اربحش، هذا ماشي شغلي أنا، أنا محممي هو أنني نتحاور مع النقابات الموجودة، ما غاديش نقول لك اشكون، ما كنتعرفمش أنا شخصيا، بحال بحال النقابات عندي كلهم... احترمني أستاذ وخليني تكمل.

هذا من جهة، من جهة ثانية إلى كانت عندكم حالات بعينها بالأداة، أنا مستعد والمكتب ديارلي كنتعرفوه، آجيو عندي، نستقبلكم وتناقش معكم، الله يا ودي احنا خصنا نتحاورو، خصنا اللي يجي يتحاور معنا، احنا مستعدين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، والآن نشكر السيد الوزير على مشاركته معنا في هاته الجلسة. والآن نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة، حول نظام المقاصة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد الدستوري لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن الحديث عن إصلاح صندوق المقاصة الذي يعتبر صمام أمان للسلم الاجتماعي، يستوجب الجراءة والعزيمة لأن المستفيد منه ليس الفقراء والمستضعفين، وإنما الأغنياء وأصحاب الشركات الغازية وأرباب المطاحن وهلم جرا، هؤلاء يشكلون واحد اللوبي للدفاع عن مصالحهم وإبقاء الوضع على ما هو عليه، واستنزاف مالية الدولة، بحيث يستفيد هؤلاء بأكثر من 80%، بينا الفئات المعوزة لا تستفيد إلا بأقل من 20%.

وقد سبق للحكومة السابقة أن التزمت سنة 2007 بإصلاح هذا

تستأفد من هاذ الضوء مخدماه 24/24 ساعة أشنو غادي تقولو؟
أما باش ندعمو ثاني المشروبات الغازية، والمشروبات الغازية تقتل
المواطن، أي أتم، السيد الوزير، تشجعون قتل المواطن...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.
تفضل السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

احنا مديورين باش ما نشجعوش قتل المواطن، السيد المستشار، أما
ما يمكنش تنهموا الحكومة بالكلام⁵ HACA، حكومة بلادكم، واش احنا
غادي نبغيو قتل المواطنين؟

قلت أنه الحكومة اللي متأسها رئيس الحكومة قررت أن هاذ النزيف ما
يستمرش، وبالتالي غادي ندخلو إصلاحات بالتدرج، لأنه هاذ الشي راه
يقيس القطاعات الاقتصادية والإنتاج ديالنا، وعاد دابا تكلمت على ها
الوزين، ها اتصالات المغرب، ها الأبنك، أيه هاذ الناس راه صحيح، ولكن
راه كيساهموا في الاقتصاد الوطني بالضرائب، وهاذو القطاعات كلها
مفروضة عليها الضرائب والمساهمة غير ديال اتصالات المغرب راه محمة في
الميزانية ديال البلاد، باش ما نبقاش نطلقوا الكلام على...

احنا بصدد إصلاح، غنصلحو هاذ الشي تدريجيا، بلا ما نديرو الفتنة،
ابدينا بالمقايسة في الهيدروكاربور، في 3 ديال الأمور ديال ليصانص، قررنا
ما نزيدوش في البوطة، وما غنزيدوش في البوطة، من بعد ها احنا كندرسو
هاذ السوق، وكندرسو العواقب ديالو.

هاذ ثلاثة ديال الحواج اللي كندعمو من خلال النفط راه احنا متبعين
السوق كل 16 من الشهر، ياك كان كيتقال الحكومة ما غاديش تلتزم
بالنقصان، ملي هبط (Brent)، لأنه راه كنجسبهو على النفط المصفي أي
اللي كيتباع في النقطة ديال البيع، راه ما شي كنتكلمو على النفط واحد
العدد ديال الناس كيتكلموا على النفط في أمستردام، راه كنتكلموا على
النفط في المحل فين كيشريوه الناس، التزمتنا والتزم السيد رئيس الحكومة
إلى تزداد غنزيدو، كيفما كانت التكلفة السياسية لأننا ما كنجافوش، وغادي
نهبطو كلما هبط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

والآن ننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه الدقيق المدعم.
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم
السؤال.

وهنا لابد نقول راه ما كاينش شي واحد اللي يقدر يغير شي وزن ديال شي
قرعة لأن هاذ الشي راه تقني، ماشي هضرة، اثنين القرعة ديال 3 كيلو،
كاين عندنا القرعة ديال 6 كيلو ما ابقاش عندنا هاذ الشي، البوطة.

من بعد كاين السكر، السكر اليوم ما كيكلفش بزاف، اللي وقع ابتداء
من 2007 هو ضغط النفط في السوق العالمي، اضطرت الدولة تدخل
النفط لصندوق ديال (la stabilisation des prix)، ديال ضبط
الأثمنة، راه هذا هو معنى المقاصة، راه ماشي شي حاجة اخرى.

اليوم الميزانية ديال الدولة ما يمكن ليهاشي تستمر في دعم المواد الموجودة
في المقاصة، أي الميزانية ديال الدولة ما يمكن ليهاشي تستمر باش كنتكلمنا
54 مليار ديال درهم، كنجيدها من الاستثمار ومن التقدم ديال البلاد
وكتوضعها في الاستهلاك.

من هنا جات تحمل المسؤولية السيد رئيس الحكومة، عبد الإله ابن
كيران، باش هاذ النزيف اللي واقع في المالية العمومية ما يبقاش مستمر.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.
الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الوزير.

لما اسمعنا منكم، السيد الوزير، هاذ الأجوبة غندكروكم بواحد الحديث
شريف: يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "من رأى منكم منكرا فليغيره
بيده، فإن لم يستطيع فبلسانه، فإن لم يستطيع فقلبه وذلك أضعف
الإيمان" والآية الكريمة تقول بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: " كُنْتُمْ
خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ".

السيد الوزير،

احنا لما تنشوفو رئيس حكومة أو وزير أو برلماني أو أصحاب المناصب
العليا أو التجار أو الفلاح الكبار تيشريو السكر وتيشريو الغاز كما تيشريه
ذاك المواطن البسيط، ماذا نعتبر؟ نعتبر هذا منكرا، وهنا نفقد المساواة،
تتكلم عن المساواة وأين هي المساواة؟ لأن هذا الصندوق خلق من أجل
المواطن البسيط. لذا، يجب عليكم، السيد الوزير، إيجاد حلول واقعية
لمعالجة هذا الصندوق وإخراجه من قبضة اللوبي المستفيد منه.

السيد الوزير،

إنكم تدعمون الفبول، والفيول هو لإنتاج الكهرباء، وهاذ الكهرباء
اشكون اللي تستأفد منها؟ أصحاب المعامل الكبرى، لا داعي لذكرها،
والأبنك وشركات الاتصالات، واش دابا، السيد الوزير، ملي تنشوفو
شركة الاتصالات محدمة الضو 24 ساعة على 24 ساعة، والأبنك التي
تصرح بأرباح ربوية باهضة في آخر السنة، وهي حتى هي تنشوفوها

⁵ Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

البلاد، ولكن ضروري أننا ندعمو هاذ الدقيق لأنه كيقس المواطنين، وبالخصوص المواطنين الضعاف.

منظمين هاذ التوزيع عبر الأقاليم، وهاذ الدقيق هاذ مخصص بالخصوص للقرى والمناطق المهمشة في المدن، ولكن راه كايين أمور ماشي هي هذيك. احنا الآن بصدد تنظيم في إطار اللجنة الوزارية المختصة، تنظيم هاذ الموضوع ديال التمويل، كنجتمع هاذ اللجنة جوج نوبات في العام، وكبنيو على الحصة ديال الاستهلاك، كان مقرر بأن كل واحد استفاد من هاذ القمح كتاجر غادي يتنشر الإسم ديالو في المقر ديال الجماعة والعمالة والولاية، وإلى كان مكتب ديال الجيوب، هاذ الشي ما كانش كيتدار.

الحصة الجاية كل واحد اللي غادي يروج هاذ الحصة غنشرو الإسم ديالو بأنه هو تاجر ديال هاذ المادة والدولة اعطاتو الحصة كذا وكذا لهاذ المنطقة، وغادي نشروها في المقاطعات وغادي نشروها في المجالس وهاذ الشي اهضرت فيه مع السيد وزير الداخلية، واحنا غادي نتقدمو. كذلك اتخذنا قرارات اصعبية هي في أقصى العقوبات، راه احنا وصلنا لـ 300 ألف درهم، وكل واحد اللي لقبناه كيلعب في هاذ الشي غنجيدوه من القائمة ديال التمويل، ما يمكنش نستمر في هاذ الشي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنتم واضحين وصرحين في مواجهة هذه الآفات التي لم يبق منها إلا المزيد من تضخم جيوب المضاربين والمقارمين بأرزاق الفقراء، انكونو واضحين.

لاشك أن قضية الدقيق المدعم هي قضية متشابكة، منذ 37 والبلاد يدبره، فالحديث عن أحاديث عن اختلال في التوزيع الجغرافي وما يشبهه واتما قلتوها الآن... حصة هاذ الإقليم توجد في إقليم آخر، حديث في المتاجرة بالرخص، حديث في إشكالية جودة الدقيق... إلخ.

غير نذكروكم، السيد الوزير، هو منظومة المقاصة في هاذ الباب استهدفت جوج ديال الأشياء أساسية التي هي دعم الإنتاج الوطني، ومازالت الدولة كتلعب الدور كبير في وزارة الفلاحة في هذا الموضوع، المسألة الثانية الحفاظ على القوة الشرائية، هل هذه الأهداف مازالت هذه الإمكانيات التي وفرتموها إلى هذه المنظومة تسير في الوصول إليها؟ بالطبع لا، حولت هذه المنظومة إلى منظومة ربيعية 100%.

السؤال المطروح: هل يصل هذا الدعم للدقيق إلى الفئات المستهدفة؟ بالطبع لا، قلم. هل بنفس الأثمان؟ لا، 100 درهم لكيس ديال 50 الآن

المستشار السيد محمد عداي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

طرحت مرة أخرى مسألة التلاعب بالدقيق المدعم بعد أن تم ضبط كميات هامة من هذا الدقيق تباع في أحد أسواق الأسبوعية بغير ثمنه الرسمي، رغم أنه ثمنه مبين في أكياسه، والواقع أن هذه المادة المدعمة تعرف منذ سنوات تلاعبات، ولا تصل عمليا إلى الفئات المستهدفة، وإن وصلت، فإنها بغير ثمنها الحقيقي عكس باقي المواد المدعمة.

لقد أصبح الدقيق المدعم مجالا خصبا للربح وللربح السريع، ولا تقوم الدولة سوى بمبادرات محتشمة وموسمية لضبط السوق لاحترام الثمن من جهة والفئات الموجه لها من جهة أخرى، مما يفرض سياسيا سياسات جديدة وصارمة، فالأمر يتعلق بالمال العام وتديره الحسن من مسؤولية الحكومة الجسسية، والطريقة التي واجهت بها الحكومات السابقة هذه المشكلة لم تعط أي نتيجة ملموسة.

فهل لديك، السيد الوزير، رؤيا جديدة بهذا الخصوص؟ وهل لدى الحكومة مشروع لمراجعة شاملة لكيفية دعم الدقيق وآليات متابعة جادة وناجعة، علما أننا نعلم فيكم الجديدة والصرامة في ظروف قاسية، لقد عرفناكم في وزارة التزينة ومواقفكم الجريئة، فنطلب منكم إعطاءنا بعض المعطيات الجريئة في هذا الموضوع؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

هاذ الشي غنواجهوه، وما يمكنش يستمر اللي تكلمت عليه، السيد النائب، وقدامنا هذي شهر واحد الحالة ديال دقيق مخصص لواحد الإقليم لقبناه كيتباع في واحد الإقليم، وهاذ الشي راه مطبق، راه تقدم للعدالة وراه ما فيه إلا الصرامة، لأنه ما يمكنش نتسهلو في الحوايج اللي كتيقوت المواطنين.

هاذ الموضوع هذا الحكومة كتدعم 9 ملايين ديال القنطار ديال الدقيق الوطني، كيكلفنا هاذ الدعم 2 مليار و400 مليون درهم، أي رقم راه مهم، حطوه على واحد الطريق غادي تنجزها وتشوف التجهيز اللي امشي من

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هاته الجلسة. والآن ننقل إلى السؤال الأول الموجه للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالماء، حول السياسة المائية الوطنية.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لطرح السؤال.

السؤال ديال السيد وزير الشباب والرياضة منذ بداية الجلسة، أعلن السيد الأمين بأن توصلنا برسالة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تنبه إلى أن السؤال الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة يؤجل إلى آخر الجلسة، لا يمكن السيد المستشار، نظرا لأنه تدار في الجلسة.

تفضل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، السؤال المتعلق بالسياسة المائية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

بلاقي آ الشريف، الله يخليك، السيد المستشار، راه كاين سؤالين، واش ما عندكمش هاذ السؤال؟ الله يخليك اهضر غير بشوية.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه عدم تمكين الجماعات الترابية من دفاتر التحملات المتعلقة بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة، بداية أهنتك بالثقة المولوية العالية التي حظيت بها من طرف صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وهذا راجع في نظري إلى جديتك ومصداقتك، وتتمنى لك التوفيق حتى تكوني عند حسن ظن صاحب الجلالة نصره الله، وعند ظن الشعب المغربي قاطبة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إذا كانت عملية ربط العديد من الدواوير والجماعات القروية بالماء الصالح للشرب والكهرباء تندرج ضمن إحدى أهم الأوراش التنموية الرامية إلى فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين ظروف عيش الساكنة في العالم القروي، فالملاحظ أن هذه العملية تعترضها بعض الصعوبات المرتبطة أساسا بعدم تمكين رؤساء الجماعات المعنية من الاطلاع على دفاتر التحملات ومعرفة الالتزامات المضمنة بها، وهو ما يحول دون تمكين تقني هذه الجماعات ورؤسائهم الترابية من تتبع ومراقبة الأشغال أثناء مزاولة المقابلة لها.

وهذا ما يدعوننا، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى التساؤل حول الأسباب

يكتبها بكذا.

هوامش بالمدن لم يعد يوجد فيها على الإطلاق، لذلك يعني خارج المناطق التي توّطرها وزارة الداخلية تكاد أن لا تجد هذا الدعم، وبالتالي يبقى هذا عبارة عن عملية السمسرة المباشرة بين تجار وأصحاب المطاحن.

الآن هناك مطالب إعادة الانتشار حتى للتوزيع حتى لا يبقى، التوزيع يعني وجوده في ضواحي المدن لم يعد نافعا.

التحكم بدفتر الشروط والتحملات وطلب العروض بالنسبة للتجار المرخص لهم بالترويج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة**والحكامة:**

شكرا السيد الرئيس.

أولا، باش نجعلو حد لهاذ الشيء، واحد العدد ديال الهضرة اللي حول هاذ الموضوع، احنا بصدد إعداد قرار وزاري غيكون فيه وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية ووزارة التجارة والوزارة ديال الشؤون العامة، مشترك، غادي نلزمو به بموجب هاذ القرار نشر لوائح تجار الموزعين، وكذا عناوينهم بكل مركز، والكمية الممنوحة لهم، وتعليقها بمقر الجماعات المعنية والمكاتب الجهوية للحبوب والقطاني، وغادي نديروها في المواقع ديال الوزارة ديالنا، هذا راه واحد المرحلة متقدمة، حتى هاذك الشيء اللي فيه ديال شي كيعطي رخصة لآخر وكذا، على الأقل هاذ المواطن عندو المعلومة.

ثانيا، غنكونو صارمين، وأخبرنا قطاع المطاحن بأن الأمانة لا بد تكون مكتوبة بأرقام واضحة للبيع للمستهلك، كايينة ولكن المستهلك ما كيعرفهاش، خص شي حاجة نديروها واحنا بصدد هاذ العمل عن طريق وسائل الإعلام باش المستهلك يعرف يقرا، لأنه راه كيعرف يقرا ولكن غير يعرف يمشي للخضرة ديال الدقيق ولا القالب.

دبا السكر حتى هو غندخلو فيه في هاذ الشيء، غادي يولي الثمن مكتوب، وزائد بطبيعة الحال النقل والهامش ديال الريح ديال التاجر، راه حتى التاجر ما غيجيبوهاش لله، لأنه لا بد يريح شي حاجة، والا ما غيكونش تاجر إلى ما عندوش الريح.

على كل حال احنا بصدد إعادة النظر في هاذ الشيء، وكنفكرو فيه بدقة، ولكن ابغيت نقول لكم راه المسؤولية الأولى عند وزير الفلاحة، راه ماشي عند صندوق الموازنة، في الميزانية ديال وزير الفلاحة هاذ الاعتمادات.

يعني هاذ المسألة هذي جاري بها المفعول، وإذا كانت هناك حالات خاصة معينة، نحن مستعدين لتدارسها وتمدو الجماعة بهاذ دفتر الشروط الخاصة، وتعاونو في هاذ الجانب هذا. وشكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار تعقيب.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

استمعت بإمعان إلى جوابك، وفعلا جواب هذا ما نريده وهذا ما نوده في الحقيقة، ولكن السيدة الوزيرة في الحقيقة أنا آسف ليس هاذ دفتر التحملات ليس موجود في جل الجماعات، إن لم نقل كلها، غير موجود لا دبال الماء الصالح للشرب ولا دبال الكهرباء.

فوقاش كنتصدمو احنا في المسائل، حتى كيجيو مالين الما ويصاوبوا (les regards) دبالهم في وسط الطريق، الطريق اللي غادي يتم إنجازها بـ (le goudron) مستقبلا وكذا، عاد غادي نطرحو في المشاكل.

كذلك الدواوير، السيدة الوزيرة المحترمة، اللي يكون مثلا رئيس الجماعة (normalement)، في الواقع خصو يكون هو الأول في الدراسة، باش كيعرف الدوار فين كيحد، فين كيشي وفين كيجي، احنا حتى كيشي في حالتو الما، المقولة تمشي في حالاتها، عاد كيبقي المواطنين احنا ما شملناش الربط، لا في الماء ولا في الكهرباء.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، هذا عبث، ادعت الحكومات السابقة على أنها ستقوم بإجراء مماثل، وأنها ستعمل ما في وسعها، وأنه وكذا، بقي كل ما قالته حبرا على ورق، ما كاين حتى شي حاجة منو، جاءت الحكومة الحالية الآن، ها كتقولوا التدقيق والدراسات وكذا وكذا... إلخ.

هذا عيب، السيدة الوزيرة، بمن سنقوم بمراقبة هذا المقاول، بماذا؟ (la profondeur des poteaux)، دابا البوطوات دبال الضو كلشي سقط، اعلاش؟ ما كاينشي المراقبة والتتبع دبال الجماعة، ماكينش، غائب عنا نهائيا، هذا تواطؤ دبال الحكومة، أقولها بكل صراحة وصدق، تواطؤ مع المقاولات اللي كتزود الدواوير، لا بالماء ولا بالكهرباء، وخلوا دابا رؤساء الجماعات يعيشون في المشاكل دائما ومستمرة.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، اسمح لي الله يخليك، راه مهدنة اشوية القضية، الله يجازيك بخير، أنا في نظري هذه الأمور هي التي أغرقت وأفلست هذه الجماعات التي هي من البداية مفلسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التي تحول دون تمكين الجماعات المحلية المعنية بدفاتر التحملات، وما هي الإجراءات المزمع اتخاذها في هذا المجال حتى يتسنى للجماعات الترابية مراقبة وتتبع أشغال ربط الدواوير والجماعات القروية بالماء الصالح للشرب والكهرباء؟

لابد، السيدة الوزيرة، أن تعطينا جواب واضح، وأنا واثق بأنك على إطلاع وعلى دراية بهذا الموضوع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة شرفات اليدري أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد المستشار، وشكرا أيضا على الكلمات الجميلة اللي قلتوها، وتتمنى أنني نكون عند حسن ظن الجميع.

كنظن بأنه في إطار يعني عملية تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب، يعني يتدخل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في العديد من القرى والجماعات القروية في إطار برنامج يعني بعيد ومتوسط المدى، وفي إطار أيضا الشراكة مع هاذ الجماعات عبر يعني عقدة ثنائية اللي كتربط الجماعة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بحيث أنه صاحب المشروع هي الجماعة، صاحب المشروع هو الجماعة القروية، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب فقط يعتبر كمنفذ للمشروع، بحيث أنه (le maitre d'ouvrage) هو الجماعة والمنفذ هو المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

يعني وفي إطار هاذ العقدة كيلتزم المكتب الوطني للماء والكهرباء يعني بمجموعة من الأمور، من بينها بالأساس يعني القيام بالدراسات التقنية لإنجاز المشروع، ومن ضمنها أيضا دفتر التحملات وما يصطاح عليه بدفتر الشروط الخاصة أو (Le CPS⁶).

كاين أيضا المساهمة في تمويل المشروع بنسبة مهمة جدا، يعني أكثر من النسبة اللي كنتقدمها وكتكلف بها الجماعة، ثم أيضا كاين العمل على إشراك المصالح التقنية للجماعة في جميع أطوار المشروع، منذ الدراسة إلى الانجاز، إلى التسليم دبال هاذ المشاريع.

ثم أيضا إنجاز الأشغال اللي كيتطلبها يعني طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها على الصعيد الوطني. كما يقوم أيضا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتسليم نسخة من هاذ الدفتر دبال الشروط الخاصة ولا (Le CPS) للجماعة قصد الإطلاع عليه وقصد أيضا إطلاع المصالح التقنية دبال الجماعة من أجل الإطلاع على مجموع محتويات الدراسة.

⁶Cahier des Prescriptions Spéciales

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في دقيقتين.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد المستشار.

غير اعفيني، الله يخليك، ما غندخلش معك في هاذ (le polémique) ديال التواطؤ والعبث، لأنني لا أجيد هذه اللغة، وغادي نتذاكر معك باللغة التقنية.

أنا نتعرف هاذ الموضوع هذا لأنني سبق لي خدمت فيه تقريبا 14 عام في هاذ المجال، وبغض النظر عن انتمائي السياسي، وبغض النظر عن الصفة اللي كنتكم معك بها، كنت أتعامل مع جماعات قروية، وكنت أمدهم بجميع الوثائق اللي كيطلبوها، وسوف يكون من الإجحاف يعني القول في حق أناس، وبالخصوص المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بأنهم يعني يتواطؤون ضد الساكنة ويتواطؤون ضد الساكنة القروية بأنه كايته الجماعات، ربما ما يكونش عندها الموارد البشرية التقنية المؤهلة للاضطلاع...

غير خليني نهضر الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي، تفضلي السيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

...للاضطلاع، يعني ولدراسة هاذ الملفات هذي، لأنها خصها تكون واحد النوع ديال الخبرة، وواحد النوع ديال التأطير من مستوى عالي، بالفعل كايين ربما يكون هناك ما كيطلعوش عليه.

ولكن بالنسبة للجماعات اللي عندها الموارد البشرية المؤهلة للاضطلاع على جميع التفاصيل الدقيقة ديال هاذ المشروع، أظن بأن هاذ المسألة هذي منصوص عليها في العقدة ديال الشراكة ما بين الجماعات والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

السيد المستشار المحترم،

مدني بالجماعات، ومستعدة أنني نحل لك المشكل في ظرف أسبوع أو أسبوعين، وغادي نكون إن شاء الله يعني أصبت الجواب في حقكم. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والآن نرجعو ربما إلى السؤال... ربما نرجع إلى السؤال الأول السابق المتعلق بالسياسة المائية الوطنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

تبنت بلادنا إستراتيجية وطنية مائة مائة مائة...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

نخليو الإخوان يرتاحوا.

السيد رئيس الجلسة:

اشوية الهدوء الله يخليكم.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب لعلي:

تبنت بلادنا إستراتيجية وطنية مائة مائة مائة، وذلك بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الراحل الحسن الثاني في هذا المجال، والتي اتجهت نحو بناء السدود، أضف إلى ذلك الفرشة المائية التي تتوفر عليها بلادنا سواء في المناطق الجنوبية أو الشرقية أو الشرقية الجنوبية، والتي تمثل احتياطي هام من مخزون المياه.

وبالنظر إلى الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية، سواء من أجل الماء الصالح للشرب أو الاستعمالات الفلاحية وكذا الصناعية، أصبحت بلادنا مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالحفاظ على هذه الثروة الطبيعية، والبحث بكل الوسائل على تقنين وترشيد استهلاكها من أجل دعم هذه الإستراتيجية المائية التي تبنتها بلادنا منذ عقود.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، يتعلق ببرنامجكم لدعم إستراتيجية الدولة للحفاظ على الثروة المائية في بلادنا من أجل الوصول إلى الهدف المنشود الذي هو تحقيق سياسة مائة مائة متوازنة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد المستشار.

أنه بفضل التزايد المستمر على الماء، سواء الماء الصالح للشرب أو الماء الموجه للسقي، وأيضا بفعل التغيرات المناخية اللي كيعرفها العالم وبطبيعة الحال المغرب، سوف يكون المغرب يعني مواجه، سوف يواجه المغرب عدة

المستشار السيد لحبيب لعلي:

شكرا السيدة الوزيرة.

في الحقيقة الإجابة ديالك كانت مستفيضة وكانت مهمة جدا. اللي ابغينا احنا نعطيو من خلال هاذ السؤال هو تنوير الرأي العام وكذلك تنوير المواطن اللي غايب في هذه الإستراتيجية اللي هي مهمة جدا هو التحسيس وكذلك التواصل مع المواطن والتواصل مع الفاعلين الاقتصاديين والمستعملين للمياه بكثرة، وخاصة الفلاحين.

أنا أقول أن هذه المجهودات الجبارة كلها مهمة جدا، كيتقى واحد العامل ديال التواصل وديال التحسيس، والتحكم اللي ولا بد نتواصلو به باش نكونو على علاقة يومية بهذا الموضوع، لأنه مستقبل البلاد هو رهين بالماء "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"

فلهذا، كنطلبو منكم أنه نشرات تواصلية وكذلك التحسيس ديال الفاعلين والمستعملين ديال المياه يكون مستمر ويكون باستمرار. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيدة الوزيرة، في دقيقتين.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة**بالماء:**

شكرا لكم السيد المستشار.

بالفعل هاذ المسألة ديال تحسيس المواطن والإدماج والتشارك هي مسألة تعد من إحدى الدعائم الأساسية لخطة عمل الوزارة، بحيث أنه حاليا نحن بصدد صياغة المخطط الوطني للماء الذي يعتبر كنجمة المخططات الجهوية التي صيغت بطريقة تشاركية مع جميع الفاعلين المحليين داخل وكالات الأحواض اللي كاين فيها منتخبين، وبالخصوص رؤساء الجماعات اللي يعتبروا أعضاء داخل المجالس الإدارية لهاذ وكالات الأحواض.

نحن في الفترات الأخيرة اللي فيها هاذ المخطط الذي سوف يقدم أمام المجلس الأعلى للماء والمناخ، سوف يكون إن شاء الله تفعيل هاذ المجلس في النصف الأول من سنة 2014، وغادي يكون فيه على المقاربة التشاركية والتواصلية مع جميع المتدخلين دعامة أساسية من أجل تنزيل وتفعيل جميع مقتضيات المخطط الوطني للماء.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مشاركتها معنا في هاته الجلسة.

والآن ننتقل إلى آخر سؤال ضمن هاته الجلسة، والموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة، حول البطولة الوطنية لكرة القدم المغربية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

إكراهات، وبالأساس يعني الإجابة لهاذ التفاوت، يعني تدارك التفاوت ما بين العرض والطلب اللي قدر يعني 5 مليار متر مكعب في 2030، يعني العجز اللي غتعرفو المغرب هو 5 مليار متر مكعب في أفق 2030.

ولتدارك هذا العجز أو هذا النقص، هناك إستراتيجية وطنية للماء التي قدمت أمام أنظار صاحب الجلالة في 2009، وهاذ الإستراتيجية تعتبر خطة استباقية لمجابهة هاذ الخصاص وهاذ الإستراتيجية اللي كتعتمد على دعامتين أساسيتين بالضبط، اللي هما التحكم في الطلب وتثمينه عبر نهج سياسة اقتصاد الماء، والتي يعني التحكم في هاذ الطلب سيمكن من توفير نصف الخصاص يعني 2,5 مليار متر مكعب في أفق 2030، وكيفاش غادي يكون هاذ التحكم في الطلب وتثمينه عن طريق يعني تحويل السقي الإنجذابي إلى السقي الموضعي.

كتعرفو بأن السقي هو يستهلك تقريبا 80% من حاجيات البلاد من الماء، وهناك بطبيعة الحال مخطط المغرب الأخضر اللي انخرط ضمنيا ضمن هذه الإستراتيجية، بحيث أنه سنويا هناك تحويل 50 ألف هكتار من السقي الإنجذابي إلى السقي الموضعي، لحد الآن تم تحويل 200 ألف هكتار، مما ساهم في اقتصاد قدر مهم من الماء.

كاين هناك أيضا تقوية مردودية شبكة التوزيع والإنتاج من أجل أنها تكون مردودية وطنية بـ 80%، وهذا أيضا سيمكن من اقتصاد تقريبا مليار متر مكعب في أفق 2030.

الدعامة الثانية للإستراتيجية الوطنية للماء هي تدير وتثمين العرض، يعني العرض خصنا نيموه ونديروه حيث يكون هناك إجابة للحاجيات، وسيمكن أيضا هاذ تدير العرض وتثمينه من توفير 2 مليار ونصف متر مكعب في أفق 2030.

كيفاش غادي نيمو هاذ العرض؟ عبر سياسة إنشاء السدود اللي انخرط فيها المغرب منذ عقود، بحيث حاليا هناك 130 سد كبير، وحاليا مبرمج في ميزانية 2014 أربعة سدود كبرى، سوف تمكن المغرب من توفير مليار و700 مليون متر مكعب في أفق 2030.

ثم أيضا اللجوء إلى بعض التقنيات، يعني الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر، في أفق 2030 أيضا سوف يتمكن المغرب من تعبئة 400 مليون متر مكعب عبر مجموعة من المشاريع، منها الحسمة وأكادير وأيضا توسيع محطة تحلية البحر في الجنوب، وإعادة بالخصوص استعمال المياه العادمة التي ستمكن المغرب من توفير 300 متر مكعب في أفق 2030، والتي ستوجه بالأساس إلى السقي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن سليغوا:

السيد الرئيس،
السيد الوزير،
السيدة الوزيرة،
زملائي الأعزاء،

هاذ السؤال طرحناه في 12 يناير 2012، يعني تقريبا سنتين، وابقيت كنتساءل مع نفسي واش فعلا ما الجدوى ديال هاذ السؤال، واش نظرحوه ولا ما نظرحوش؟ لأن هذي 16 سنة واحنا كنطرحو نفس السؤال، هاذ العبد الضعيف كي طرح نفس الأسئلة اللي كنتخطب فيها كرة القدم الوطنية. ولكن مع الأسف يعني الحالة، وأحسن ما يثبت بأن كانت كرة القدم على خطأ هو الجمع العام الأخير.

السيد الوزير،

طرحنا وقلنا المشاكل ديال كرة القدم، مشاكل ديال القاعدة، مشاكل ديال التحكيم، مشاكل ديال الرشوة، مشاكل بيع وشراء المقابلات. كنا كنتلقاو، لأن اشكون اللي كان كيدافع على هاذ الجامعة؟ هي الوزارة، كانوا يقولوا بأن ما كاينش إثبات ديال البيع والشراء، ولكن ملي ولينا كنسمعو في الإذاعة حكم بلي أنه تلقى من عضو من الجامعة تعليمات، ملي ولينا كنسمعو بعض اللاعبين كيصرحو بلي أنه تلاعبوا في المقابلة من طرف بعض الساسرة، هاذ الشي كلشي تكلمنا عليه وعاودنا عليه، ولكن مع الأسف وكنقول لكم، السيد الوزير، راه غير تنكرر الكلام اللي قلت وعاودت قلت وعاودت كنكرر وصافي، هاذ الشي لأن مع الأسف هو هذا...

ذاك الثقة ديال المواطنين، ملي كيوقع هاذ النوع ديال الاعترافات غير المقابلة ديال (CODM⁷) وديال القنيطرة وديال بني ملال، ما وقع وما ظهر وذاك الشي، مازال للآن في المحاكم. هاذ المسألة اللي خصها يكون تحسنت فيها قبل بداية هاذ البطولة.

السيد الوزير،

احنا دائما كتنقول واش فعلا في هاذ الظروف يمكن يكون شي إصلاح؟ احنا كنعترفو بأن كاين بعض المسيرين، وهم أقلية اللي هم وطنيين، البعض وهم أقلية ماشي أكثرية، واش في هاذ الظروف يمكن يكون شي إصلاح؟ والإصلاح بمن؟ بواحد المجموعة اللي هي اللي فسدت هاذ كرة القدم، لأن كل مسير كيدوز واحد المدة قصيرة وكيمشي كيرب الجالو من... كيسمها الوسخ الرياضي، ومع الأسف كرة القدم كل ما هو نقي غادي يمشي وغنلقاو راسنا... واش ما يمكنش نوقفو واحد وقفة تأمل قبل أي انطلاقة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر بداية السادة المستشارين المحترمين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار طبعا على الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة. السيد المستشار،

طرحت علي واحد السؤال: هل هناك إصلاح؟

أعتقد أن كاع هاذ الجدل اللي كنعيشوه اليوم وهاذ الحراك وهاذ الوجة كلها كنجي في هاذ التوجه ديال الإصلاح. هذا معطى سوسولوجي معروف، ولا يقبل الجدل.

الإصلاح دائما ما كيكونش سهل، لأن دائما كتكون جيوب المقاومة، اعلاش كتنقاوم؟ كتنقاوم مصالح، كتنقاوم مواقع، كتنقاوم مناصب، كتنقاوم امتيازات... إلخ.

طيب، هاذ الشي هو اللي خلانا ندخلو في هاذ الورش - كيف ما قلت في هاذ القبة الموقرة - بالصرامة الواجبة، باش فعلا تكون واحد الزعزعة ويكون رد الأمور لنصاها، وهاذ الشي ماشي سهل، هنا قلت لكم احنا نتنحاربو باش نردو هاذ الشي، ولكن هاذ ما كيزيدنا إلا إصرارا، راه شوف راه غير احنا ولا هما، تقولها لك هكذا بالدارجة، راه احنا هاذ الشي ما كيزيدنا إلا إصرارا، إلى كنا غادي نخسرو هاذ المعركة، غنخليو التاريخ يسجل علينا بأن خسرناها، ولكن أنا تنقول لك لا بالدعم ديالكم، راه حتى المغاربة راه عارفين أشنو كاين، لأن راه حتى اتما ما كنهضروش غير هكالك، راه كتحملوا الصوت ديال الشعب.

بالنسبة للسؤال اللي طرحت باش قلت أنه سنة هذي، أنا كتنفق معك لأنه سؤال مازال كيتتمتع بالراهنية، لأن لا جديد تحت الشمس، هاذ الشي اللي كنهضر عليه، يمكن كنهضرو عليه هذي 4 سنين ولا ربما ما كانش بالشكل مألوف وما كانش خارج للوجود ابحال هاذ الشكل وبهاذ الحدة، اليوم الحمد لله كاين شجاعة اللي فعلا باراكا اعيننا، اليوم اعيننا، لا بد ما خصنا نسميو الأمور بمسمياتها، وما يمكنش نصبرو ونبقاو غادين مستمرين في هاذ العبث، لأن حتى السكوت على العبث راكم كنعرفوا أشنو هو النصيب ديالو، وراه جزء ولا مساهمة ولا مشاركة في المؤامرة، الصمت بوحدتو، فبالتالي فالصمت لا من جهتنا ولا من جهتنا خصو يكون.

طبعا الرشوة والتحكيم، آش غادي نقول لك؟ إلى قلت لك ما كاينش غادي نكذب عليك، إلى قلت لك كاين خصني نثبتها لك، ها الإشكال اللي كاين، غادي ترجع وتقول حقيقة كاين مجموعة، كاين حكام اعترفوا ولكن

⁷ Club Omnisports De Meknès

البعض، ولكن دائما هنا كنجي بعض المسيرين الشرفاء وبعض الحكام الشرفاء، اللي دائما موجودين، ولكن هم أقلية.

وراني كنعواد نكرر، خصمك، السيد الوزير، تكون عندهم، تزيدوا في هاذ الشجاعة والجرأة وأنا ثابت فيكم في هاذ الإطار. إلى ما قدرتموش تحاربوا، أنا من هنا كنعقول لك، وكنصحك نصح أخوي غير قدم الاستقالة ديالك، وراك غادي تكون مرفوع وغتخليها في التاريخ، لأنه راه كين اللي كيعتبر كرة القدم كرة ديال اللعب ديال الدراري، ولكن لا، هذي راه هبة ديال الدولة، هذي واحد العمل ديال واحد الانطلاقة اللي كنعرف دابا...

دائما احنا أشنو كيخليو، دائما كنعقبى على الضغط، ها كأس العالم للأندية، ها الكأس الإفريقية جاية، وكتبتي في الاستعدادات وتتوجد، وكننسى التأطير، وكننسى التكوين، يعني كتبتي تلعب غير على الظرفية، وها هنا فين كيلقاو الوقت ديالهم.

أنا كنعظن خذوا وقفة ديال التأمل، أسيدي، ما ابغينا لا كأس إفريقيا، أشنو درنا هذي 4 اسنين، كمشيو وكنجيو، إلى امشينا. الله يجازيكم بالخير، خذوا وقفة ديال التأمل باش تكون الانطلاقة صحيحة، هذي راه غيرة على كرة القدم الوطنية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبعا ما يمكن لي غير نشاطر معك هاذ الشي اللي كنعقولوا. أنا غير مسألة ديال إلى ما قديتيش سير اجمالك، أنا غادي نقولها لك، أنا كنعتهد لك، وراه ما مفاكش، غادي نقولها لك من هنا، أنا راه ما غادي نمشي اجمالي حتى غادي نموت اهنيا، إلى ما قدرتش شي الاستقالة ديالي هي غموت، والاستقالة اللي غادي نقدها فين غادي يكون الخطأ، راه قلتها في القبة الأخرى. اليوم الحمد لله غادين بإصرار، احنا ما مفاكش وغادين في هاذ الاتجاه هذا.

طبعا فاش كنعحدثو على الإصلاح، تحدثت على مؤسسات، على وزارة العدل، على وزارة الداخلية، أنا أعتقد أن الإصلاح هو كنعدي المؤسسات، والإصلاح بعد راه حس مواطن، حس الانتفاء لهاذ البلاد، حس الغيرة، حس الانخراط في هاذ الورش، في هاذ المغرب الجديد اللي كنعضرو عليه، واللي ما ابغينا هاش يكون فقط مجرد شعار، ابغينا يكون طبعا واقع اللي غادي يكون عليه واحد التأثير مباشر ويشعروا به المغاربة، لأن هذا هو.

دبا احنا كنعضرو على الإصلاح وكنحضرو على هاذ الشي، راه إلى ما

خصو يجيب لنا الدليل، لاعب اعترف خصو يجيب لي الدليل، لأنتي هنا كنعامل بجزر، لأن مثلا غادي يجي ويقول لك اخذيت من عند هذا أو اخذيت، المشكل ديال الرشوة أشنو هي؟ خص الاعتراف من طرفين، والا كنعفهم بأنها غير تهمة ومزايدة من طرف على الآخر، إذن هو اللي كيخلي هاذ السجال.

ولكن راني كنعقول لك، أنا بعدا عاجز باش نقول لك واش هاذ الشي كين ولا ما كينش، ما نقدر لا ننفي ولا نأكد، لأن هاذ الشي كيتلعب، وماتشات كيتلعبوا، الوزير ما كيهبطش يشوف أشنو كين في الكواليس، ما كيعرفش الناس كيفاش تتفق، كنعتمنى انكونو خاطئين، مادام أن ما قدروش نأكدوه.

طبعا كيفاش غادي نتجاوزو هاذ الشي؟ هنا كين هاذ الرجة اللي قلنا وهاذ الانطلاقة اللي غادين فيها اليوم، لأن رد البال هذي واحد السنة أو سنتين كنا واحنا كنعقولو، لأن ابدينا بواحد الورش، أشنو هو؟ هو الحكامة، أشنو هي هاذ الحكامة؟ قلنا لهاذ الناس الله يرضي عليكم باراكا من واحد السلوك ماضوي، اليوم خصنا نرجعو الأمور للنصاب، يكون واحد الإجماع حول مشروع، حول رؤية، حول تصور، إلى آخره.

هاذ الورش اخذا لنا واحد الوقت، احنا كنعقاتلو معه، احنا الحمد لله نقدر نقول لك بأن رجعنا هاذ الورش للنصاب ديالو، واخا باقي لنا واحد المجموعة ديال الجامعات، وأنا مازال كنعضر لك، لأن أنا كنعقول لك التغيير شيء يقاوم، وباقي لنا واحد الجوج أو ثلاثة ديال الجامعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الوزير.

أولا أنا كنعنيكم على الشجاعة ديالكم، لأن فعلا إلى ما كانش واحد نوع ديال الشجاعة ما غيمكش تقطعو مع واحد الماضي، ولكن راه بوحديتكم كوزارة الشبيبة والرياضة راه ما يمكنش لكم تحاربوا هاذ الفساد، لأنه، أولا، لا بالنسبة للوسائل ديالكم واللي كنعفروا عليها باش يمكن لكم تقاوموا. احنا أشنو كنا كنعقولو دائما؟ وقتها والله العظيم إلا كنععود غير ما قلت، قلت بأن راه لا بد وزارة الداخلية ووزارة العدل ما تمشي في هاذ الورش ديال الإصلاح.

قلت للسيد منصف بلخياط، الوزير السابق، اللي هو ينتمي للحزب الذي أشرف باتائه، قلت له في الحكومة السابقة، قلت لو بالله عليك واش الحكومة إلى ما استطعاتش تحارب الفساد الرياضي أشنو غتتبارب؟ هاذ النوع ديال الرياضة اللي ما عندهم حتى شي تأثير ولا شي لوبي ولا سياسي اللي غادي يمكن ليهم يؤثروا على المجتمع الوطني، هم مجموعة ساسرة،

رد البال دابا هذا هو العمل القاعدي، العمل القاعدي يمشي مع التكوين، كيمشي مع البنية التحتية، كنتمنى العقلية تمشي مع هاذ الشي، والعقلية ما شي أنا اللي فيها بوحدتي، ها احنا دابا كنديرو اللي علينا، هنا فين كنتفق معك، الأمور كتبقى صعبة، لأن واخا تبني اللي ابنتي، واخا تكسي هاذ الفضاءات كلها بهاذ العشب الاصطناعي أو الطبيعي، راه إلى ما كانتش واحد العقلية اللي تستثمر في هاذ الشي واللي غادي تحافظ عليه، واللي غادي تحس غادي يكون عندها واحد الإحساس يعني بهاذ الاستثمار، لأن الاستثمار ماشي فقط غير الأرضية هكذا، الاستثمار راه ابغيناه يعطي هذيك الانطلاقة باش تقدرو نظمحو للنتائج اللي كتمناو. كنتنى من الله سبحانه وتعالى ما يحشمناش، وكل واحد يخلصوا الله على نيتو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا السيد الوزير، شكرا السادة المستشارون على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

نزلنا هاش راه غادي يبقى غير شعار، هاذ الشي ما ساهلش أنا كقول لك، لأن هاذ الشي غير بعقلية، إلى آخره. وهاذ الشي فايت اهضرت عليه. اليوم الإصلاح أنا كقول لك كيفاش كنشوفو، الإصلاح أولا هي هاذ الصرامة اللي كهضرو عليها ديال نرجعو الأمور للنصاب ديالها باش كل واحد يتحمل المسؤولية.

اليوم الإصلاح كيرتكز على رؤية، أشنو هي هاذ الرؤية هذي؟ هي بنية تحتية، احنا غادين فيها، كهضرو على كرة القدم كيف يعقل أن... أنا قلتها في هاذ القبة الموقرة، كنا في الثلاثاء الفايت غادي نوقعو (un contrat programme)، غادي يعطي الانطلاقة الحقيقية، فيه 100 ملعب اللي غيتم التنكسية ديالو بالعشب الاصطناعي، باش هاذ الهواة ما يبقاوش يلعبوا في التراب.

هل يعقل أن ما عندناش مراكز تكوين؟ كيفاش غادي نظمحو للنتائج وما عندناش مراكز التكوين آ عباد الله في هاذ البلاد؟ احنا درنا البرنامج غادي نمشيو في تقريبا في 30 مركز تكوين، كل سنة تعهدنا غادي يتبناو 10 ديال مراكز التكوين، في حدود 3 اسنين بمعنى 30 مركز، وفي السنة الرابعة، أنا كنعادو الكلام اللي قلت هنا، غادي نديرو (des centres d'excellence).